العربي الجديد

ملحق شهري

فلسطين

السبت 25 ابريل / نيسان 2015 م 6 رجب 1436 هـ العدد 2 السنة الاولى
Saturday 25th April 2015

مقاربات

الداخل والخارج الفلسطيني: أبعد من المأزق
3.2

متاهات

اليسار وحماس وفتح: من اوسلو إلى الآن
5.4

وقفات

كيف تلاشت الحركة الوطنية الفلسطينية؟
7.6

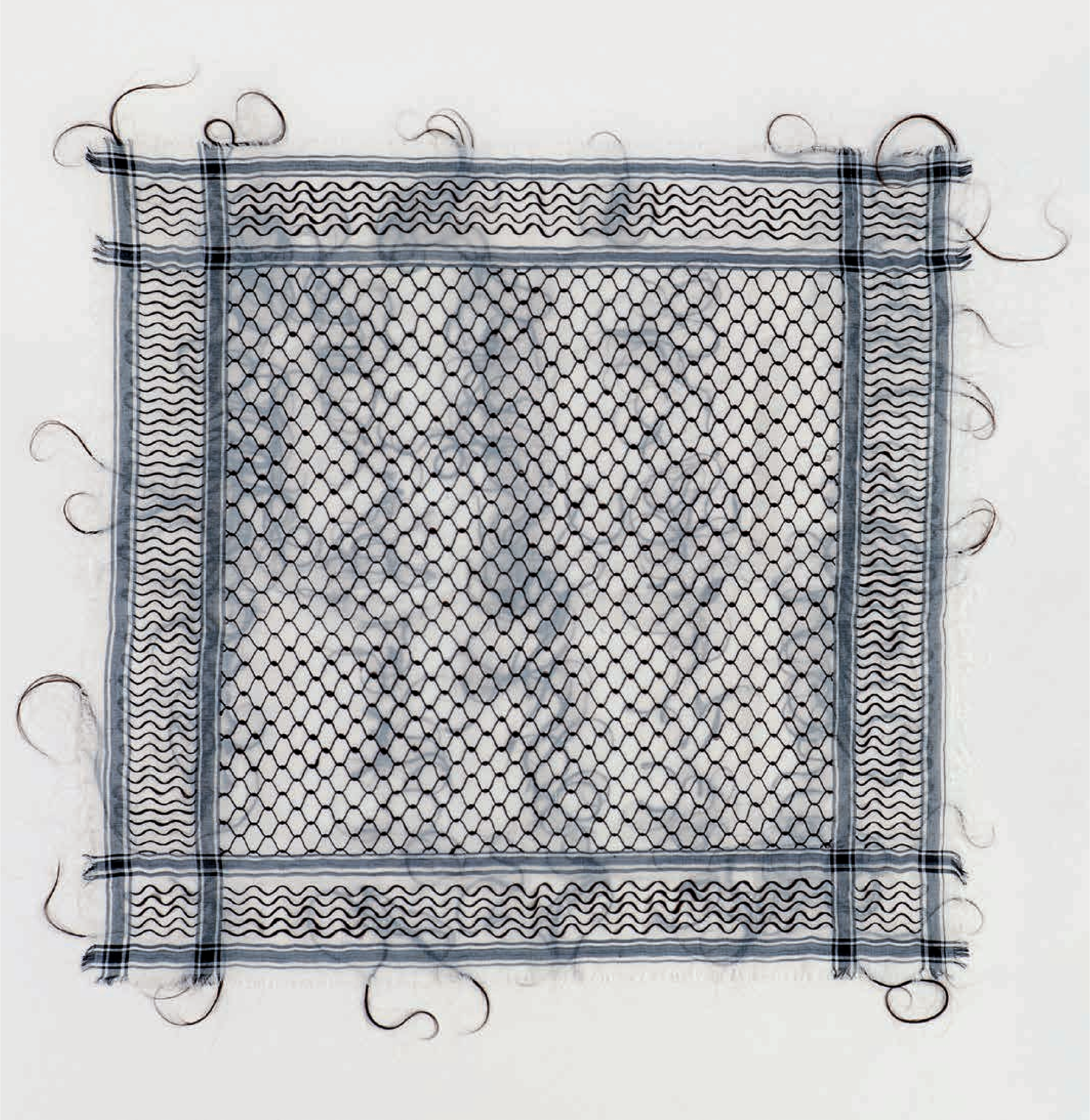

«كوفية»، شعر بشري على قطن، 1993-1999

الحركة الوطنية ومساءلة المأزق

هيئة تحرير الملحق

منذ سنوات ليست بالقليلة لا تبدو مشكلة «الحركة الوطنية الفلسطينية» في افتقارها إلى عملية مراجعة نقدية، بقدر حاجتها المصيرية إلى تحرير إرادتها وتحرير خطابها، ضمن ما يمكن تسميته بعاطفية الفكرة. فالتاريخ يعلّمنا أن لا فعالية للأفكار حين لا تحملها عاطفة. أما كيف انفصلت الفكرة الوطنية عموماً والطبقة السياسية خصوصاً عن كل عاطفة أساسية (باستثناء المشاعر السلبية الدنيا) فهذا ما يستدعي التحليل والتأمل.

ورغم كل ما كتب وقيل حتى الآن، لا نستطيع الحديث عن نقدٍ فعلي للحركة الوطنية الفلسطينية أدى وظيفته، فالنقد بقي مساجلات خاطفة أو إسهامات نوعية نادرة لم تؤثر في بنى هذه «الحركة» ولم تغيّر جذرياً في الثقافة السياسية لمختلف تياراتها. بل إن تسمية حركة، مع كل هذا الجمود الذي طالها، لم تعد تسمية ذات صلة.

وإذا اتفقنا أن الحقل السياسي الفلسطيني كان عرضة لافتراقات مستمرة بين الأفكار والممارسة، وأن الفجوة بين ما تقوله الخطابات في هذا الحقل وبين ما تعنيه فعلاً، اتسعت أحياناً إلى درجة خلط الدلالات وتحوّل المعنى إلى رطانة لا تؤدي سوى إلى مزيد من الإحباط؛ فكيف يمكن أن نقدّم ما يسهم في تحرير الإرادة وما يعيد إلى الفكرة الوطنية التحررية بعضاً من عاطفيتها الضرورية لتستطيع الثبات من جديد واستئناف موقعها من التاريخ.

ولعل عاطفية الفكرة لا يمكنها أن تتحقق بدون استعادة المناقبية كأحد اشتراطات العمل الوطني، إذ لا شيء يعفينا من تحمّل المسؤولية الوطنية بغض النظر عن اختلال موازين العدالة أو حماقات موازين القوى.

ولعل أولى ضرورات هذا الاستئناف هو تحرير المعجم الاصطلاحي وتحرير الأسماء من «إرثها» الاستعماري. فحتى أكثر المصطلحات والتسميات بداهة اليوم، نجد عند مراجعتها وتفحّصها تاريخاً من الهيمنة والسلب.

ندرك أن هذا النقاش حول مأزق الحركة الوطنية الفلسطينية وحول مآلاتها وآفاقها، ليس أكثر من مقدّمة لحوار فكري سياسي ذي نفس طويل، يستطيع أن يقطع مع «حوارات» تكريس القائم. فالمأزق لا يمكن تجاوزه بدون إعادة الاعتبار إلى التحرير كقيمة مشتركة، بما يضمن تطابقه مع بنى سياسية واجتماعية يعاد إنتاجها وفق هذا المشترك، وهو ما يعيد المعنى بالضرورة إلى الدلالات الوطنية.

ونحن إذ نراجع تاريخاً من «العمل الوطني» نتلمّس نقصاً فادحاً في كفاءة الراهن ونعي أن «الحركة الوطنية» - بالشكل الذي نريده وتحتاجه قضيتنا - غير متحققة الآن، وليس أمامنا سوى تتبع إرهاصاتها وإشاراتها والعمل على تهيئة ظرف سياسي اجتماعي فكري لولادتها.

نفكّر بهذا مدركين أن اليأس من بضائع الاحتلال وأنه أول ما ينبغي مقاطعته.

الداخل والخارج: أبعد من المأزق

يتفق المحللون على أن عملية أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية نقلت مركز ثقل القرار السياسي الفلسطيني من الخارج إلى الداخل. فبعد أن كان الداخل هامشيًا حتى ذاك، أصبح الخارج هامشيًا منذئذ. ولكنّ الحقيقة أيضًا أن الخارج لم يكن خارجاً والداخل ليس الآن داخلاً

نمر سلطاني

أول ما يتبادر إلى الذهن عند مقاربة المأزق الفلسطيني هو التفكير بالمصطلحات المهيمنة. فكلمة مأزق أو ورطة توحي في الغالب أننا في وضعية لا سيطرة لنا عليها وليست من صنعنا. ولا شك في أن الإنسان الفلسطيني جابه من الظروف الكثير مما لا طاقة له به. ولكن الفدائي الفلسطيني الذي نهض من مخيمات اللجوء لم يقبل دور الضحية ولم يقبل الانصياع لبراغماتية الواقع. أما اليوم، فيبدو أن دور الضحية هو الغالب وأن العقلانية المهيمنة هي القدرية، أي أنها عقلانية نافية لنفسها لأنها تتغاضى عن شروط الوكالة الاجتماعية وقدرة الإنسان العقلاني على تحديد مصيره. هل بإمكاننا مع ذلك الحديث عن المأزق دون تكريس دور الضحية؟ هل بإمكاننا تشخيص الهزيمة من دون إعادة إنتاجها؟

يتفق المحللون على أن عملية أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية نقلت مركز ثقل القرار السياسي الفلسطيني من الخارج إلى الداخل. فبعد أن كان الداخل هامشيًا حتى ذاك، أصبح الخارج هامشيًا منذئذ. ولكن الحقيقة أيضًا أن الخارج لم يكن خارجًا والداخل ليس الآن داخلًا. أعني بذلك أننا ننزع إلى الإشارة إلى هذه المصطلحات بنوع من التجريد ونحوّلها إلى كتلة هلامية متجانسة ذات معنى محدد. في حين أن واقع الداخل والخارج، آنذاك والآن، كانا يخلوان من التبسيط الذي يسبغه التجريد، بل ويفرضه فرضًا. بدايةً، ما نعنيه بالداخل والخارج اختلَف بين الحقبتين. فالخارج في حينه كان عبارة عن تنظيمات فاعلة ومتنافسة، مركزها مخيمات اللجوء، ومسرح حراكها الحقبة الثورية واليسارية ضمن الحرب الباردة. أما الخارج اليوم فهو المخيمات والجاليات في ظروف هزيمة اليسار وصعود الهيمنة الأميركية. والداخل في حينه غير الداخل الآن مع وجود السلطة الفلسطينية في دور الطبقة الكومبرادورية، أي الوسيط ما بين الاستعمار والواقعين تحته، في مقابل بعض الامتيازات الممنوحة للوسطاء. ورغم اختلاف الظروف بين الحقبتين إلا أن معضلة استقلالية القرار الفلسطيني مّا زالت نفسها. إضافة إلى ذلك، كان الخارج في حينه جزئيًا من حيث مشهدي اللجوء والشتات. فكثير من الجاليات والقوى التي كان من الممكن أن تساهم تمّ تهميشها من قبل العناصر المسيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية. والداخل الذي يشير المحللون إليه عند حديثهم عن تبادل الأدوار بين الداخل والخارج لا يشمل الفلسطينيين في إسرائيل - فلسطين المحتلة عام 1948. وهؤلاء مهمّشون قبل أوسلو وبعدها.

صناعات فلسطين

ولا عجب في الظروف الراهنة أن ينتشر في السنوات الأخيرة نوعان مما يمكن تسميته بصناعات فلسطين. الأول هو مشاريع التفكير الإستراتيجي الفلسطيني. والثاني هو مشاريع اللقاءات العربية واليهودية التقدمية للبحث عن بدائل للوضع الراهن. وتموّل جهات أجنبية متعددة الحلقات الدراسية وورشات العمل والمؤتمرات المتكررة عن هذه الأمور. ويتكرر نفس الحديث وتتكرر نفس الوجوه مما يثير التساؤل حول جدوى ومعنى هذه النشاطات. وهي صناعة لأنها تملك رأس المال وخط الإنتاج المتكرر وهناك تقاسم للأدوار المتكررة. ورغم أن هذه الصناعات أفضل من صناعات المفّاوضات وما لف لفها، إلا أنها تتشابه معها في نخبويتها وفي أنها لا تفضي إلى منتوج محدد، اللهم ما عدا الشعور بالإنتاج رغم عدمه. كلاهما مستمر بقوة دفع ذاتية وبشكل منقطع عن سيرورات الواقع وجدليته وتناقضاته. وبذلك نرى أن ما قاله عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ينطبق على السلطة الفلسطينية ومعارضيها من يسار ويمين. إذ إنه أشار إلى أن الحقل السياسي يُنتج طبقة من محترفي السياسة فيتخذونها مهنة وأسلوب حياة. بالنسبة لهؤلاء تختفي الحدود ما بين المهنة والقضية، والتحرير والدولة. فقد يمارسون المهنة حتى لو غابت القضية، ويبنون الدولة حتى لو غاب التحرير. وكل ذلك متاح لأن الدولة والحزب، مثل الشركة التجارية، كهيئات تفصل بين ملكية الشعب والإدارة البيروقراطية. فقد تستمر الأخيرة في غياب الناس.

الرومانسيات الثلاث

ولا عجب أيضًا في الظروف الراهنة أن تنتشر النظرة الرومانسية للسياسة الفلسطينية. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الرومانسية: الأول هو رومانسية الحاضر. حيث نجد أن بعضهم يهلّل لخطوات السلطة الفلسطينية حتى لو كانت محدودة الفاعلية ولا تنمّ عن بعد رؤيا (مثل الإعلان عن دولة وطلب الانضمام الى الأمم المتحدة)، نظرًا ليأسهم من النضال وتفضيلهم للبراغماتية. ولكن هذا التيار متناقض داخليًا. فرُغم تبنيّه البراغماتية خطابًا إلا أن نظرته إلى الواقع رومانسية وبالتالي غير واقعية. هو يستبدل رومانسية النضال التي ينتقدها برومانسية من نوع آخر. أما النوع الثاني فهو رومانسية الماضي. وأصحابه ينظرون بحنين وشغف إلى تاريخ الثورة في الخارج ما قبل أوسلو، نظرًا ليأسهم من السلطة الفلسطينية، متجاهلين أوهام النوستالجيا التي تخفي عن الرائي مساوئ تلك المرحلة (من دوغمائية الكفاح المسلح، والتفرقة بين التنظيمات، وعدم نجاعة المؤسسات الجامعة، وانعدام الديمقراطية الداخلية في التنظيمات). في حين أن النوع الثالث هو رومانسية المستقبل. وهّؤلاء ينظرون برومانسية إلى جزء هامشي من الداخل الفلسطيني (الفلسطينيين في إسرائيل) على أنه من سيقود المرحلة المقبلة من المعركة، نظرًا ليأس هذا النوع من السلطة والشتات معًا. تتغاضى الرومانسية الأخيرة عن عوامل الضعف الحاضرة في هذا الجزء من الشعب الفلسطيني (من ازدياد الفقر واالجريمة والفُرقة السياسية).

> علينا الانتقال لمرحلة التنظيم بما يتجاوز حدود التمثيل ودور الضحية

مشكلة هذه الرومانسيات ومشكلة التقسيمات التي تفترضها المصطلحات هي واحدة. عندما نعتاد النظر إلى الواقع عبر خانات (وهذا بلا شك نتيجة أيضا للمكانة القانونية المختلفة المفروضة على المجموعات المختلفة)، تغيب عن المشهد منظومة السيطرة العامة التي تؤثر على حياة الفلسطيني. وبذلك، فإننا عندما نركّز على الخانات نعجز عن رؤّية المشترك ونركز على المختلف. وأعني بالمشترك نقاطّ القوة والضعف معًا. فلو نظرنا إلى المجموعات المكوّنة للشعب الفلسطيني لوجدنا أن التقسيمات والخلافات الداخلية لكل مجموعة متشابهة إلى حد كبير. بل وجود تحالفات بين بعض هذّه القوى تتخطى الحواجز السياسية. فمثلاً هناك تشابه ودعم متبادل بين تيار السلطة الفلسطينية وتيارات سياسية داخل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. وهناك تشابه كبير في رؤيتهم السياسية ونظرتهم لمفهوم الصراع مع إسرائيل (هناك تشابه مثير مثلاً بين تيار المفاوضات في الضفة وغزة وتيار التعايش والتعاون العربي اليهودي داخل إسرائيل). وهناك تشابه كبير بينهما في الموقف من التيارات الداخلية المنافسة لهما ومن قضية التحالف معها (نجد مثلاً أن هذه التيارات تتبنى، قولاً وفعلاً، التقسّيم بين المعتدلين والمتطرفين، ونجد أنها غير معنية بالوحدة إلا اضطراراً وشكلاً). وبالتالي صراعات القوى الداخلية في كل مجموعة متشابهة إلى حدٍ كبير.

وخلاصّة القول أنه من الخطأ التفكير بالمأزق أو بآفاق الحل بحصرها في إحدى الخانات. ذلك أن المأزق ليس خارجيًا لأيّ من هذه المجمّوعات الفلسطينية بل هو داخليّ لها جميعًا. وبالتالي لم تنج منه أيّ منها. ومن هنا أيضًا، فإنّ آفاق الحل لن تنكشف لنا بمعاينة واحدة من المجموعات وتنصيبها لدور الملاذ أو الأمل الأخير. ومثلما علينا أن نرى المشترك في المأزق فعلينا أن نحاول البحث عن سبل التعاون والتنظيم التي تتخطى التقسيمات الداخلية التي تمترسنا فيها طويلًا. إذا كان المأزق مشتركًا فعلينا أن نبحث عن آفاق مشتركة.

وهذا ما لا يحدث حاليًا. ذلك أن العديد من الحركات والهيئات التمثيلية وّالتنظيمية أصبحت عائقًا لأن سلبياتها تعلو على إيجابياتها. وهي تّستحضر لغة الماضي المجيد للتغطية على حاضر العجز. لذا تنشغل هذه الهيئات معظم الوقت بالعمل للحفاظ على وجودها وتبريره، نظرًا لفائدتها الرمزية والاقتصادية بالنسبة لبعض قطاعات الشعب. فتصبح هي الغاية بدلاً من أن تكون الوسيلة. ويستمر وجودها رغم انتهاء فائدتها.

للخروج من المأزق علينا أوّلًا أن نتوقف فورًا عن الافتتان بالتمثيل. هّذا الافتتان ليس حكرًا على مجموعة واحدة للأسف. فهو حاضر في واقع السلطة الفلسطينية مثلما هو حاضر في واقع «القائمة المشتركة» في الانتخابات الإسرائيلية. وهذا التمثيل يصبح غاية بحد ذاتها للنخب وبالتالي لا يشكل بالضّرورة (خاصة إذا لم تتوفر معه عوامل موضوعية أخرى غير التمثيل) عاملاً تثويريًا للواقع. وهكذا، ومن دون أنّ ندرك، نصبح في دائرة مفرغة من التمثيل من أجل التمثيل.

ثانيًا، علينا الانتقال إلى مرحلة التنظيم بما يلائم المرحلة الحالية. ذلك أنّ التنظيم في أرقى تجلياته هو محاولة لتغيير علاقات القوة لا التأقلم والتعايش معها. والتمثيل يصبح عائقًا في وجه التنظيم، لأنه يُلهينا ويخفي عنا رثاثة القدرة التنظيمية الحالية. لذلكّ علينا، ثالثًا، دمقرطة سيرورة البناء التنظيمي وبنائها من الأسفل على مستوى الكوادر، لا من الأعلى على مستوى القيادات. على هذا العمل التنظيمي ألا يخضع للخانات القانونية والجغرافية، بل عليه أن يشمل كل قطاعات الشعب الفلسطيني. أي أن عليه أن يتجاوز ثنائية الداخل والخارجّ. مثل هذا التنظيم سيسكب معنى في مفهوم الوكالة الاجتماعية ومفهوم القيادة بحيث لا يتوقف ذلك عند حدود التمثيل. ولا عند دور الضحية.

(أكاديمي فلسطيني/ لندن)

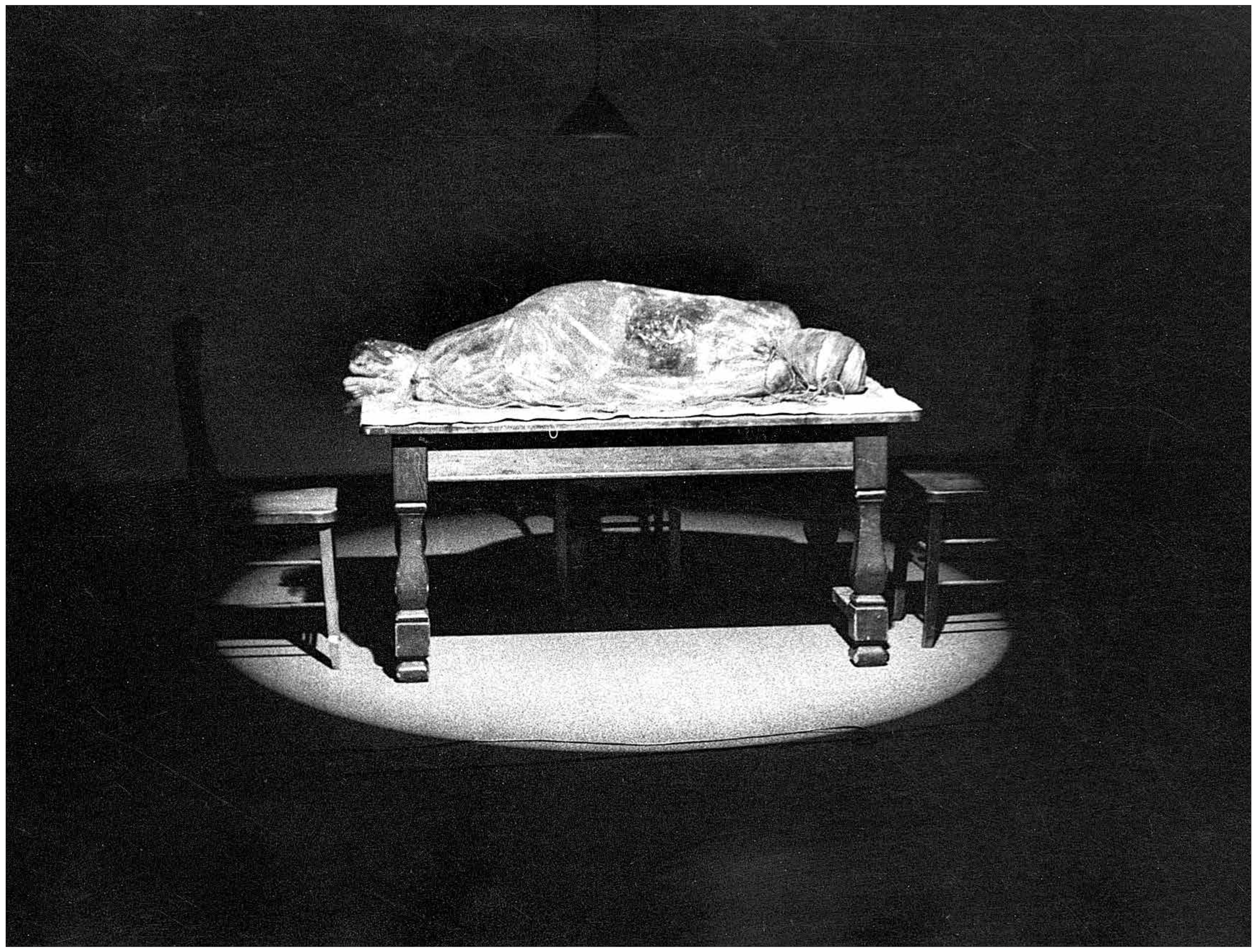

«طاولة المفاوضات»، 1993

تصدير الخلافات

من مضاعفات «الانقسام» بين حركتي حماس وفتح في الضفة الغربية وغزة، أنها صُدرت إلى أصقاع اللجوء الفلسطيني ما أحدث انشقاقًا عموديًا في الجاليات. وأنّ أمرًا مشابهًا حدث للخلافات داخل فتح نفسها. فهذه حاضرة في كثير من الجاليات. وقس على ذلك ضعف اليسار الفلسطيني في كل مكان.

أما الخلافات الناشبة بين الفلسطينيين في تقييمهم وموقفهم من أحداث الانتفاضات والثورات العربية، في سورية على وجه الخصوص؛ فهي حاضرة بقوة في كل أماكن الوجود الفلسطيني. وحتى في السجون نجد التفتت الفلسطيني وتآكل التنظيمات. ذلك أنّ وهنًا عاماً أصاب الحركة الأسيرة، على الأقل منذ كسر الإضراب العام سنة 2004، وكذلك بسبب تدفق أموال السلطة الفلسطينية وحماس على الأسرى، وبسبب ضعف المنظمات الخارجي الذي وصل بدوره إلى داخل السجون أيضًا.

بين الأيديولوجية الثورية والرؤية الديمقراطية

> النظر إلى السياسة وممارستها على أنها أيديولوجيا، أو من منطلق أيديولوجي، هما أساس التسلّط والاستبداد، وها نحن نكتوي بنارهما

جاد الكريم الجباعي

إن القضية الفلسطينية، من وجهة نظر ديمقراطية، هي قضية الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين المحتلة والمهجرين منها قسراً والمهاجرين منها طوعاً ويرغبون في العودة إلى ديارهم، لا قضية حصرية لمنظمة التحرير الفلسطينية أو جماعات المقاومة الإسلامية، بصفتها جميعاً تنظيمات خاصة وفضاءات خاصة، متحاجزة ومغلقة إلى حد كبير، ولا قضية «لاجئين»، اندمج معظمهم في المجتمعات المضيفة واكتسب بعضهم جنسيات دولها، على الرغم من القيود السياسية المفروضة عليهم، في البلدان العربية، والاستثمار السياسي والأيديولوجي في محنتهم. وإن لم تعد الآن «القضية المركزية للأمة العربية» وليست «القضية المركزية للثورة العربية» (وليست قضية إيرانية على وجه الخصوص)؛ فالأهم من هذا كله أنها ليست قضية «أرض مقدسة»، تتاجر بها، وتتعيش على قداستها، مادياً ومعنوياً، قوى فاشية وظلامية، قوموية وإسلاموية، محلية كانت هذه القوى أم إقليمية. وقد عانى فلسطينيون ويعانون اليوم من هاتين الفاشية والظلامية إلى جانب ما يعانيه الشعب الفلسطيني من فاشية إسرائيل العنصرية، على مسمع ومرأى من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. (هل تصلح معاناة الفلسطينيين في المخيمات السورية وغيرها، ولا سيما مخيم اليرموك مثالاً على ذلك؟). ويقصد بالرؤية الثورية الرؤّية / الرؤى الأيديولوجية، الإسلامية والقومية والاشتراكية، التي تتبناها الفصائل «الثورية» و«الجهادية»، أو تتبنى خليطاً منها، والتي اكتسحت حقلي الثقافة والسياسة، منذ خمسينيات القرن الماضي. وتستند هذه الرؤى إلى بنية معرفية وأخلاقية مشتركة، قوامها إنكار الحقائق الواقعية، التي من أهمها «المجتمع الفلسطيني» في وجوده العياني وأوضاعه الملموسة، وأشكال حياته الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والسياسية والأخلاقية، والنظر إلى «الشعب الفلسطيني» على أنه مادة لسلطة المنظمات وفصائلها المسلحة، وأداة لتحقيق غاياتها، مثلها في ذلك مثل حزب البعث والجماعات الإسلامية في سورية اليوم، على وجه الخصوص.

الأيديولوجية الثورية الفلسطينية وجه من وجوه الأيديولوجية العربية، التي قدم فيها كل من عبد الله العروي وياسين الحافظ والياس مرقص إسهامات مميزة، تعفينا من نقدها مجدداً، بحكم ثباتها وثوابتها «الوطنية» و«القومية» و«الاشتراكية»، التي تشبه ثوابت العقيدة، لدى الجماعات الإسلامية. فإن النظر إلى السياسة وممارستها على أنها أيديولوجيا، أو من منطلق أيديولوجي، هما أساس التسلط والاستبداد، وها نحن نكتوي بنارهما سوريين وفلسطينيين.

من هنا يُطرح السؤال عن علاقة السلطة الفلسطينية القائمة بالفعل بالشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية، أي بالمزيج التاريخي المشار إليه، وعن العوامل الذاتية، الفلسطينية حصراً، التي حالت ولا تزال تحول دون تشكل فضاء فلسطيني عام ومشترك، هو شرط لازم لاستكمال مقومات الدولة وقيام دولة فلسطينية أو سلطة عامة سيدة ومستقلة، فليست العوامل الموضوعية وحدها ما يقرر مصائر الشعوب، بما فيها المداخلات والضغوط الخارجية، الإقليمية والدولية، و«المؤامرات الإمبريالية والصهيونية والرجعية». ويُطرح السؤال قبل ذلك كله عن العلاقات الاجتماعية والإنسانية والقيم، التي شكلت التنظيمات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ولا تزال هذه المنظمات والمؤسسات تعيد إنتاجها. فإن دراسة هذه التنظيمات والمؤسسات مدخل ضروري لتبيُّن العلاقة بين السلطة الفلسطينية القائمة وبين الشعب الفلسطيني. من شأن هذا المدخل المؤسساتي وما يقتضيه من أدوات تحليل جديدة، كرأس المال الاجتماعي ورأس المال الثقافي والرمزي ورأس المال المادي .. ومنهجية عابرة للتخصصات، تستلهم منجزات الفكر الإنساني، من شأن هذا المدخل أن يساعد على إنشاء صورة الواقع الفلسطيني، كما هو، لتكون أساساً للخيارات الإستراتيجية والسياسات العملية.

(باحث سوري)

فخ 2012، تفصيل، منى حاطوم

معادلة

أفق الفلسطيني ومأزق الإسرائيلي

أحمد برقاوي

قد يشي العنوان بأن صاحبه واقع في نزعة وطنية فلسطينية، أو خاضع لوعي أيديولوجي منحاز يفسد مطلب الموضوعية، فكيف لأحد، في هذه الظروف، أن يتحدث عن أفق للفلسطيني ومأزق إسرائيلي.

أن أكون ذا نزعة وطنية فلسطينية ومنحازاً إلى فلسطين قضية فهذا أمر طبيعي ولا سبيل لنكرانه. غير أن قولي لن يصدر عن هذين الأمرين، بل عن قراءة للحركة الواقعية للتاريخ المشرقي الآن.

فمنذ إعلان قيام إسرائيل والفلسطيني يؤسس وعيه الذاتي على أن فلسطين هي الوطن الأم المحتل من قوة خارجية أخذت اسم دولة إسرائيل، وأسس ممارسته السياسية الثورية والسلمية على وعي كهذا. وفي المقابل فإن إسرائيل ومنذ قيامها، تؤسس وعيها على حماية أمنها والحفاظ عل وجودها عبر القوة العسكرية والحماية الدولية الأوروبية الأميركية. لم يلغِ انتصارها في حرب حزيران وصمودها في حرب تشرين هذا الوعي بذاتها، بل ظلت تحلَ مشكلاتها مع الفلسطيني والعربي بواسطة القوة العسكرية والدعم الأميركي - الأوروبي. يكافح الفلسطيني كي يوجد في صورة يرضى عنها في فلسطين، ويسعى الإسرائيلي إلى الحفاظ على وجوده في فلسطين التي سمّاها إسرائيل.

ولّدت حرب 1948 اعتقاداً لدى السياسي الإسرائيلي بأن الخطر على» إسرائيل» آتٍ من العرب متفرقين أو مجتمعين، كما خلقت لدى الفلسطيني يقيناً بأن العرب هم الأساس بتحرير فلسطين. والحق أن اشتراك الفلسطيني والإسرائيلي في النظر إلى مكانة العرب في الصراع قد حدد علاقة الفلسطيني والإسرائيلي بالمستقبل، وبمفهوم القوة.

حتى عام 1965 لم يكن لدى الفلسطيني شك في قدرة العرب على تحرير فلسطين، حتى وجد الفلسطيني نفسه في وعي جديد بقضيته يقوم على استقلال نسبي للإرادة الوطنية الفلسطينية وترابط مع الإرادة القومية العربية. وبالمقابل لم يكن الإسرائيلي مكترثاً بالفلسطيني، سواء الفلسطيني الذي بقي داخل «الدولة» أو الفلسطيني في المملكة الأردنية الهاشمية أو الخاضع للإدارة المصرية أو العائش في مواطن اللجوء. ولأول مرة بعد الثورة، وجد اليهودي الذي صار إسرائيليا نفسه أمام اللاجئ الفلسطيني المدعوم عربياً والذي نفى وجوده أصلاً. ثم جعلته حرب حزيران في وضع المواجهة اليومية مع غزة والضفة. وهكذا مع تنوّع حالات الصراع والمواجهة، صار الفلسطيني في كل أماكن وجوده جزءاً من وعي الإسرائيلي بوجوده حتى لو أنكر ذلك على مستوى الخطاب.

وعوضاً عن أن يواجه الواقع بعقلانية الاعتراف به قرر أن ينفيه مأسوراً بالأيديولوجيا والخوف، فوقع في مأزق وجودي صعب، كما سنبيّن، فيما ظل الفلسطيني محتفظاً بالأفق بواقعية سمحت له بالتعامل مع الواقع رغم الأيديولوجيات النافية لإسرائيل. دخلت إسرائيل حال المأزق والذي قد يطول لعدة أسباب:

أولا: اختلاف الشرط التاريخي بين نشأتها ووجودها الراهن، وعدم رؤيتها لهذا الأمر، سواء كان شرطاً فلسطينياً أو شرطاً عربياً أو شرطاً عالمياً. فإذا كان الشرط التاريخي العالمي الاستعماري أدى إلى قيام إسرائيل بوصفه حلاً لما سمي بالمسألة اليهودية، فإن وجودها، وخصوصاً بعد نهاية الحقبة الاستعمارية ونشوء الوعي الفلسطيني والممارسة الكفاحية في الداخل والخارج، قد ولد المسألة الفلسطينية. وبولادة المسألة الفلسطينية، دخلت إسرائيل مأزقاً عميقاً لأن الدول الاستعمارية نفسها التي أنتجت الدولة الإسرائيلية اعترفت بالمسألة الفلسطينية وضرورة حلها. واللحظة الوحيدة التي اعترفت فيها إسرائيل بالمسألة الفلسطينية هي لحظة أوسلو.

ثانياً: في الوقت الذي احتفظ فيه الفلسطيني بمفهوم القضية الفلسطينية بوصفها قضية شعب تعامل مع قضيته، وبوصفها مسألة شرق أوسطية ثم بوصفها مشكلة فلسطينية. وهو بهذا وسّع إمكانيات مستقبله السياسي. فمفهوم القضية انطوى على إزالة إسرائيل كدولة وعودة فلسطين، والمفهوم المطابق لمفهوم القضية هو التحرير. ثم بالنظر إلى قضيته بوصفها مسألة، انتقل الفلسطيني إلى إمكانية التسوية الدولية، وباعتباره قضيته مشكلة، صار يبحث عن إمكانية الحل.

لقد وصل الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير حداً قال فيه لليهودي: الأرض تتسع لي ولك، فولّد بقوله هذا جملة ممكنات: ممكن العيش المشترك في دولة ثنائية القومية، وممكن الدولة الفلسطينية المتعايشة مع الدولة الإسرائيلية، وإمكانية كونفدرالية؛ فوسّع من أفقه السياسي والعملي، لكن الجواب الإسرائيلي غالباً ما جاء في قول فصل: الأرض لا تتسع إلا لي. وبالتالي رفض كل الحلول الممكنة، وبرفضه الحلول الممكنة والنظر إليها على أنها تهديد لوجوده، وقع في المأزق التاريخي وهو البحث عن حل مستحيل، والمستحيل لا وجود له أصلا إلا في الذهن. ولهذا فإن الاعتراف بالفلسطيني في أوسلو من قبل الإسرائيلي لم يشهد تطوراً الى حد الاعتراف بأحد الممكنات، بل على العكس، فلقد عاد الإسرائيلي الى حالة نفي الواقعي داخلاً في المأزق الوجودي ألا وهو الخوف من ضياع الوجود.

وهكذا، فنحن أمام وجودين، وجود فلسطيني مسلوب الحق لديه إحساس بوجوده الدائم دون خوف على وجوده ويمتلك الحياة أفقاً بوصفه الساكن الأصلي لفلسطين، وقادر على استعادة وعيه بقضية فلسطين في محيط عربي يسمح بذلك، ووجود إسرائيلي سالب الحق لديه إحساس دائم بالخوف على وجوده متورط في عالم غير عالمه وواقع في مأزق تاريخي.

(باحث وأستاذ فلسفة فلسطيني)

أجيال فلسطين المهدورة

> يبدو الزمن الفلسطينيّ مقطّعاً وزئبقياً بما لا يتيح مجالاً للتواصل بين الأجيال والتراكم الضروري لاستئناف حركة وطنية

علي أبو عجمية

مثلما بعثرت نكبة عام 1948 منجزات ثورة 1936، فعلت أوسلو بالانتفاضة الأولى حيث غرق الزمن الفلسطيني الجديد في ما لم يكن متخيّلاً في أي مرحلة سابقة (رواتب وموظفون وحواجز وأمن). ثم تراجعت المقاومة مع نهاية الانتفاضة الثانية إلى خطوط التماس الخلفيّة حيث مناهضة الجدارين (العنصريّ والسلطويّ) بدلاً من مناهضة العدوّ المُتحصّن وراء الجدار.

لقد أدى غياب الحركة الوطنيّة الجامعة إلى غّياب الشخصيّة الفلسطينية الجامعة، وبالتالي الاستفراد الفصائلي بالتمثيل الفلسطيني. حركة فتح شيّدت شقفاً سلطويّة في طوابق عليا واسترخت باسُم نضالها القديم. في الوقت نفسه دفعت بعربة أوسلو في طريق «منظمة التحرير» لتعطيلها من جهة، وتعطيل خيارات الشباب ومحاولاتهم الجديّة لخلق جسر جديد للعبور من جهة ثانية.

وتراجع دور اليسار التقليدي ليظهر يسار حديث مدلل، يشارك في اقتسام السلطة ويرتضى لنفسه مقعداً ثالثاً في التمثيل العام، ويترك التأثير للتيارات الإسلاميّة ذات الخطاب الخلاصي.

عند البحث في مخرجات الانتفاضة الثانية التي أدّت في ما أدت إليه، إلى تصفية عدد كبير من المّناضلين القدامى، نجد أن الجيل الذي تخضرم عبر مرحلتين: مرّحلة الانتفاضة الأولى ومرحلة التسعينيّات، سرعان ما وجد نفسه على تخوم هذه الانتفاضة الثانية عام 2000. أُعقب ذلك جيل تخضرم عبر مرحلتين أيضاً: مرحلة النهايات التي اتضحت فيها نتائج هذه الانتفاضة، ومّرحلة دخول حركة حماس إلى السلطة، وما تبعه من انقسام، أدى، كماُ هو معروف، إلى انفصال غزّة عن «الضفة».

في العّام الماضي، بدا وكأن الجيل الأوّل يسحب الجيل الثاني إلّى تأصيله للأدوات الفرديّة في المواجهة كالحجر والسكين. حيث لم تتكئ، ردود الفعل الغاضبّة والعمليات النوعيّة، على المتاح فقط بقدر ما استعادت ما تمّ اختباره في جُغرافيا منهوبة ومقطعة، فيما لا زالت تحاول بعد سلسلةُ من الانفجارات أن تولد الانفجار الكبير.

هنا لا بد من مجموعة تصويبات كي يستعيد الزمن الفلسطيني سيولته. بداية بإنقاذ الإنسان الفلسطيني من الصورة المتعلقة بالمظلوميّة التبريريّة والتي تؤدي، بسطحيّتها، إلى استنزاف الحضور الفلسطيني وحمله على النمذجة والتهويل البطولي في سياق يفضي إلى إفراغ محتوى مقولة «حقه في تقرير مصيره».

لا بد، أيضاً، من التركيز على بؤرة الفعلّ الاشتباكيّ الذي لا يتموضع في الجغرافيا الفلسطينية المقطعة، ولا يتموضع في الزمانيّة المفروضّة (الوقت الذي يختاره الاحتلال للاشتباك).

لا تجد السلطة، ضمن هذا الوضع، سوى بيع البالونات. ومع الوقت، يتم التوصل لتحديد حجم البالون ولونه وميعاد إطلاقه في هواء رام الله الناعم. بالونان أطلقا مؤخراً؛ بالون أطلقته «حركة الشبيبة» وهم يدلقون الحليب «الاحتلالي» في الشوارع في سياق مقاطعة البضائع الإسرائيليّة. وبالون ثان عنوانه وقف التنسيق الأمني، أطلقه المجلس المركزي الفلسطيني. غير أن الوقف، بالمعنى السياسي، لا يعني الإنهاء، ولهذا فهو يظهر السلطة كحاجة أمنيّة، وأن وجودها مرتبط عضويّاً بوجود الاحتلال، حتى أن المقاومة الشعبية اليوم لا تجد حالها في سياق انتماء طبيعي.

(كاتب فلسطيني/ الخليل)

«فخ»، خمسة أقفاص معدنية وزجاج (2012)

مقاربات

اليسار الفلسطيني في متاهاته

هنا بدأ الخطأ الكبير لدى اليسار الفلسطيني، أي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وسنغض النظر عن الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب الفلسطيني أو من تمسك بالاسم القديم، أي الحزب الشيوعي الفلسطيني، وذلك لأنها لم توافق فعلاً على أوسلو ولكنها شاركت في كل ما جاء فيه، وبالتالي ساهمت في إنهاء الانتفاضة. فشل أوسلو لاحقاً، أدى إلى صعود الإسلام السياسي ممثلاً بحماس والجهاد الإسلامي

■ الخيار اليساري يتطلب عودة جديدة

■ مسيرة الانهيار اتضحت مع أوسلو

عمّار ديّوب

في بدايات القرن العشرين، ظهر اليسار الفلسطيني. كان عبارة عن قوى شيوعية، منها ما كان تابعاً للسوفييت بالمعنى الحرفي للتبعية، ومنها من حاول الاستقلال بتكوينه وفهم مشكلات الواقع وتلمّس القضايا القومية والوطنية، لكنه لم يستطع التعبير عن ضرورات الواقع.
هنا، ظهرت التيارات القومية كتعبير عن المسألة القومية العربية وتعقيداتها وتفرعاتها في مشاريع بتسميات قومية وناصرية وبعثية سرعان ما وصلت إلى أفق مسدود مع نكسة حزيران/ يونيو 1967.
كان لا بد من حدوث تحوّل، تجسّد ببروز «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في العام ذاته، كتشكيل ماركسي جديد يمكن اعتباره يساراً قومياً. تعاظم دور «الجبهة الشعبية» في الأردن، حتى أنها أعلنت عمّان «هانوي» العرب، ونادت بضرورة إسقاط النظام الأردني، ثم برز دورها في انتفاضة 1987 بشكل خاص، وساهمت في تشكيل القيادة الوطنية الموحدة لها في الداخل.
هذا البروز أخذ ينطفئ مع نهايات الانتفاضة في اتفاقيات أوسلو. تراجع دور اليسار العالمي عموماً، بسقوط المعسكر الشرقي، والذي اشتغل هو الآخر على فضح إسرائيل والضغط من أجل تراجعها عن سياسات السيطرة على أراضي الـ67.

الجبهة في مفترق أوسلو

سنختزل اليسار الفلسطيني في الجبهة الشعبية، ونغضّ الطرف عن بقية التنظيمات اليسارية الفلسطينية مثل الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب الفلسطيني أو من تمّسك بالاسم القديم، الحزب الشيوعي الفلسطيني، وذلك لأنها لم توافق فعلاً على اتفاق أوسلو رغم أنها انخرطت في كل ما جاء فيه، وبالتالي ساهمت في إنهاء الانتفاضة.
يتجلى خطأ اليسار بعدم رفضه لكل مسار أوسلو. لنفترض أنه رفض أوسلو بشكل كامل، فهل كان سيحدث هذا المسار؟ نعتقد أن معطيات جديدة كانت ستدعم بقاء اليسار قوياً، وإن فشل أوسلو لاحقاً أدّى إلى صعود الإسلام السياسي ممثلاً بحماس والجهاد الإسلامي؛ في مسار معاكس لهبوط أسهم اليسار.
مجمل القول، إن الفلسطينيين أخطأوا في سيرهم نحو السلطة «الوطنية» على جثة الانتفاضة الشعبية، فبعد ذلك تفكك اليسار وحركة فتح أيضاً، وأصبحت سلطة رام الله هي المتحكمة بمنظمة التحرير.
لقد أرادت إسرائيل إنهاء الانتفاضة، وهذا ما تمّ لها. استطاعت الخروج من مواجهة أعظم انتفاضة في تاريخ فلسطين. وبينما استمرت في إذلال القوى السياسية المشكلة لمنظمة التحرير، أخذت تتراجع عن تنفيذ بنود اتفاقيات أوسلو التي لا تروقها. وفي الأثناء، صعد الإسلام السياسي ولا سيّما حماس، وتفكك المشروع الوطني الفلسطيني، والذي تجسّد لاحقاً في انفصال غزة عن الضفة بعد انتصار حماس في الانتخابات التشريعية.

نهاية المنظمة واحتكار البعد الثوري

كلها إشارات بانتهاء منظمة التحرير وقواها السياسية، ولم تبق سوى قوة سلطوية يتحكم بها أبو مازن ومن يختارهم ضد مصلحة الشعب الفلسطيني، بينما أخذت حماس والجهاد تحتكر البعد الثوري خصوصاً مع انتفاضة عام 2000.
كانت الموافقة على خيار الدولتين واتفاقية أوسلو خطأ جسيماً أعاد اليسار إلى ما قبل الـ 67، حين كان مؤيداً للتقسيم ولـ«حق» إسرائيل في الوجود، ورافضاً المقاومة المسلحة. لا نعني هنا أنه رفض المقاومة المسلحة بعد أوسلو، ولكن برز تيار واسع فيه يلهج بالمقاومة المدنية كخيار وحيد، ومع خيار التفاوض مع إسرائيل على أرضية أوسلو.
لعل أزمة القوى الفلسطينية لا تنحصر بالداخل، إذ يمكن مقاربتها من زاوية انتهاء الوجود الفلسطيني في لبنان، كما من زاوية توقف الدعم المالي مع انهيار الاتحاد السوفياتي ولاحقاً العراق واليمن الجنوبي، أو من خلال الحصار العربي لمنظمة التحرير ودفعها للتفاوض مع إسرائيل، ورغبة أبو عمار في تشكيل دولة ولو على أقل من 25% من أرض فلسطين.

إذاً هي مؤامرة إمبريالية

حين بدأت الثورة السورية عام 2011، لم ير فيها اليساريون سوى مؤامرة إمبريالية وخليجية. هؤلاء أصرّوا على أن يتوهّموا أن نظام الأسد «وطني» و«داعم للمقاومة»، حتى أن ليلى خالد، عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية، شبّهت هذه الثورة بالتدخل الأميركي في العراق ولكن بأدوات محلية. توضّح هذه العقلية محدودية الفهم الفلسطيني لمشكلات سورية والعالم العربي، وطبيعة المنهج الذي يحكم اليسار العربي، ومنه اليسار الفلسطيني، ولم تشذ جهة يسارية فلسطينية عن هذا الفهم لما يجري في سورية. إذاً هي مؤامرة إمبريالية وخليجية على بلد الممانعة والمقاومة، وضمنياً يقولون إن كل ثورة لا يقودونها هم ليست بثورة!».
شارك الفلسطينيون في سورية بالثورة بهذا المقدار أو ذاك. وكان هناك رأي عام يفيد بترك مخيم اليرموك خارج التظاهر والثورة، فسكانه لاجئون فأين سيذهبون في حال حاصره النظام أو ضيّق عليهم الخناق كما حدث في بقية سورية؟ وهذا حال كل المخيمات الفلسطينية في سورية، في دمشق ودرعا واللاذقية وحلب وحمص وسواها.
رفض النظام مشاركة الفلسطينيين في الثورة، فحرّك تنظيماته الفلسطينية، كـ«فتح الانتفاضة» والجبهة الشعبية- القيادة العامة برئاسة أحمد جبريل وجيش التحرير الفلسطيني، لمحاصرة الحجر الأسود في دمشق والاعتداء على المتظاهرين هناك، ولاحقاً الدخول بمعارك معهم. وفي اللاذقية دك المخيّم بكل صنوف السلاح وحصل ذلك في درعا وفي حلب، وبذلك أقحمت المخيمات في المعركة، وبالتالي لم يعد ممكناً القول: فليبق المخيم محايداً، فمن أدخله، هو النظام ومنظماته الفلسطينية.

موقف منظمة التحرير من النظام والثورة

وقفت منظمة التحرير بقواها السياسية إلى جانب النظام السوري، إذ لم تحرّك ساكناً، ولم تنخرط في ضغوط دولية وإقليمية لإضعافه. حماس، ولكونها من الإخوان المسلمين، اتخذت موقفاً مؤيداً للثورة ولكن بتحفظ، وهي ليست ضمن قوى منظمة التحرير على كل الأحوال، وقد تكون أكثر التنظيمات وعياً بالانحدار الذي دخلته المنظمة منذ خروجها من لبنان وبداية مسار أوسلو فيما بعد؛ وظلت تضع شروطاً لانضوائها فيها، بما يعاكس روح أوسلو وبالتالي لم تدخل.
أما الآن، فليس لحماس موقف داعم لتحييد المخيمات، وبالتالي بقاء الفلسطينيين في سورية؛ ولا للمنظمة موقف يجنّب المخيمات التدمير والإبادة.
لقد أصبح مصير الفلسطينيين في سورية خارج سورية، فمعظمهم هُجّر ضمن تهجير السوريين.
غير أن التهجير حين يطاول الفلسطينيين، فهو يطاول «فلسطين الثانية»، بما أن العدد الأكبر منهم، كصيغة لاجئين لا مواطنين كحالة الأردن، في سورية، وهم مرتكز كل حركة وطنية فلسطينية يمكن أن تولد وتتجاوز منظمة التحرير وحركات الإسلام السياسي، وكلاهما تحوّل إلى سلطة مكروهة من الفلسطينيين بين الضفة وغزة.
ألا يدعو كل هذا اليسار كي يلعب دوراً إنقاذياً للقضية الفلسطينية، وربما للعالم العربي بأكمله؟ لا شك في أن جملة الشروط الموضوعية تستدعي شرطاً ذاتياً يوازيها ويعبّر عنها؛ وبغيابه تخفق الثورات وتتراجع القضية الفلسطينية ويصبح الخارج الإقليمي والعالمي متحكماً بالداخل العربي.

لماذا يجري التركيز على اليسار الفلسطيني

ربما يطرح هذا المدخل سؤالاً لفهم الواقع: لماذا يجري التركيز على اليسار في حين يتجاهل النقدُ الليبراليةَ أو الإسلام السياسي؟ لن نتوسع في هذا السؤال، فالليبرالية تخفق عالمياً، ولم تعد تقدم بديلاً لا في السياسة ولا في التنمية والعقلانية؛ وأما الإسلام السياسي فهو ليبرالي في الاقتصاد، ومحافظ في الشأن الاجتماعي والتعليمي والثقافي، وطائفي في الدستور والقوانين، وفي السياسة ينشد الخلافة الإسلامية أو صيغة معدلة منها (الدولة الإسلامية).
إن الخيار اليساري عربياً وفلسطينياً يتطلب عودة جديدة من دون شك؛ فلا بد من خيارات تواجه الانهيار الاقتصادي والاجتماعي وإخفاق النظام السياسي الشمولي بأشكاله المتعددة. كل ذلك يدفع باتجاه نضج الظروف الموضوعية وتعفّنها طائفياً وعبر الحروب المدمّرة والتدخّل الإقليمي والدولي.
لكن اليسار، كشرط ذاتي، لا يمكنه العودة دون تقديم رؤية كاملة لمجمل المشكلات المحلية والإقليمية والدولية، وتقديم سياسات واعية وأشكال تنظيمية جديدة، تستفيد من الشكل القديم، ولا تطرحه جانباً وكأنّه شر مطلق، ولا تقف عنده أيضاً وكأنّه خير مطلق.

ضرورة يسار جديد

إذاً هناك ضرورة ليسار عربي وفلسطيني جديد، وأول قضاياه وأولوياته، إنهاء كل علاقة مع سلطة أوسلو والنظام العربي، والعمل على إعادة تفعيل دور الشعب والاعتماد عليه في أي نضال، والمساهمة في إنشاء النقابات والاتحادات، والإقرار بضرورة الديمقراطية كشكل للنظام السياسي وتوسيع الحقوق للطبقات المفقرة فيها، ورفض تسلّط الإسلام السياسي كحماس والجهاد والإخوان المسلمين و«التنظيمات الجهادية»، والموافقة على تشكيل قوى سياسية بمرجعيات إسلامية ولكن على أساس علماني وانطلاقاً من مبدأ المواطنة، ورفض قيادة أي عمل مشترك ما لم يُقِرّ للمفقرين بحقوقهم وينهض بالصناعة والزراعة بصفة خاصة، والتخلص من ذهنية «التسوّل» والاعتمادية على الخارج، والعودة إلى فكرة الدولة الواحدة في فلسطين كما كان الفكرة الراجحة قبل وقوع أوسلو.
حين ينهض اليسار وفق هذه المؤشرات الأولية، سيشكل دفعة ثورية تؤثر على كافة القوى السياسية، وسيدفع لنشوء قوى سياسية أكثر جذرية. ولكن كل ذلك سيتحقق بعيداً عن قوى اليسار الحالية، وهذه إشكالية جديدة؛ فكل المحاولات من خارج هذه القوى فشلت، فهل يمكنها النجاح مجدداً وخلق مشروع وطني فلسطيني، ومشروع عربي ينهض بقضايا العرب ولا سيما طبقاته المفقرة؟
دون ذلك لا خيار للعرب إلا المزيد من التطييف والتراجع أمام إسرائيل، وانتظار تدخل أوسع للدول الإقليمية والإمبريالية، وتصفية أكبر للقضية الفلسطينية، ولن يتوقف ذلك قبل حدوث تغيرات عالمية جديدة تعيد للشعوب حقوقها.
وهذا لا يزال خارج الحسابات العالمية، رغم تقدم اليسار اللاتيني والجنوب أوروبي.

(باحث من سورية)

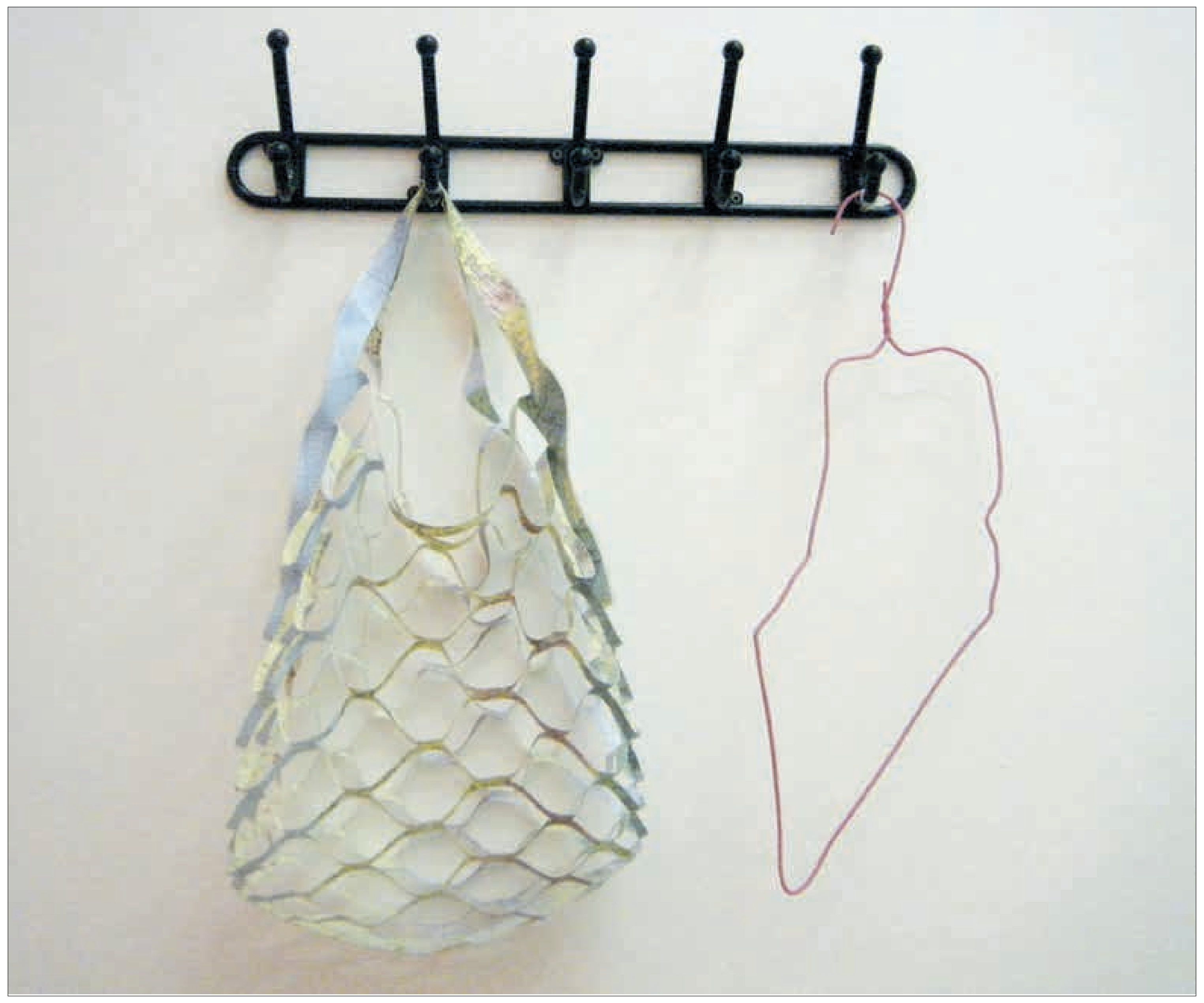

«مشهد داخلي» (2008)

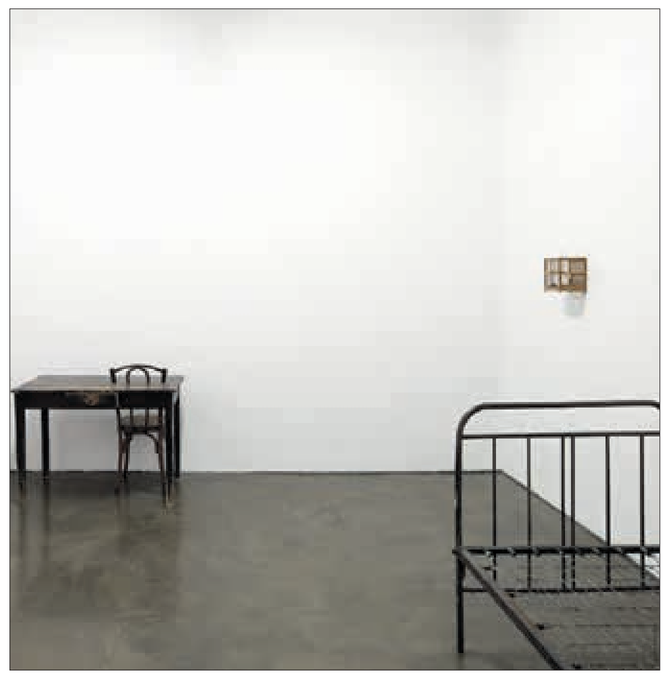

ما بعد السلطة

تدحرجت الأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد أن سيطرت «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) على السلطة في قطاع غزة في العام 2007. لم يكن هذا التدحرج في صالح الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، والحركة الإسلامية بشكل خاص، حيث وجدت الأخيرة نفسها محاصرة في قطاع غزة ضمن استنزاف الحياة اليومية في ظل سياسة إغلاق إسرائيلية متبعة منذ فوز «حماس» بالانتخابات التشريعية الفلسطينية.
كما أنها أصبحت مجتثة في الضفة الغربية المحتلة من مؤسساتها وحتى قياداتها، إضافة إلى غيابها عن العمل المجتمعي، الذي بات محظوراً عليها بقرار من السلطة الوطنية، وهو ما يعني غيابها عن أجيال نضجت بعد عام 2006، تاريخ فوز الحركة في الانتخابات. كما غابت عن موجة تدين جديدة منفتحة على نقاشات نقدية واسعة أتاحتها وسائل التواصل الاجتماعي، وهي ثقافة نقيض الانضباط التنظيمي الذي تعرفه «حماس» وتأنف من الإيديولوجيا المغلقة الذي تتبعه الحركات الإسلامية بشكل عام.

مسار

أزمنة حماس وأزمتها

سرعان ما اكتشفت حركة حماس أن المحافظة على قطاع غزة أصعب بكثير من الحصول عليه، ورافق ذلك رهانات خاطئة ضمن لعبة التغيرات الإقليمية

طارق خميس

عادة ما تبدأ النقاشات حول الإسلاميين في فلسطين، بجعلهم جزءاً من الظاهرة الأوسع وهي الإسلام السياسي في المنطقة العربية. تجعل هذه العملية من العوامل المشتركة الصفات الوحيدة للظواهر، وهو اختزال يخطئ في فهم الإسلاميين وفلسطين معاً.
فإذا كان الإسلام السياسي، بالحدّ الأدنى من التعريف، هو مجموع الحركات الإسلامية الراغبة في الوصول إلى السلطة؛ فإنّ هذا التعريف لا ينطبق على الحالة في فلسطين، لأن ليست ثمة سلطة متاحة للتداول. وبما أننا سنتناول حركة حماس دون غيرها، فإنّ المُركّب الأبرز في تكوينها، وهو المقاومة، لا يجد له مكاناً في التعريف السابق.
فحتى عندما قرّرت حماس المشاركة في السلطة برّرت ذلك لنفسها وللآخرين بأنها تريد «حكومة تحمي المقاومة».
وبغض النظر عن هذه المقولة - التي ثبت عدم صحتها، وباعتراف رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل - إلّا أنّ المقاومة هي محور التفكير هنا، وعليها تُبنى الشرعية ولأجلها. وهذا لا يشبه، وإن لم يكن النقيض، تجارب الإسلاميين في الوطن العربي.
الذي يعود لميثاق الحركة (1988) لا يجد غير إمام مسجد متحمّس لحكم العالم بالإسلام. وبذلك لا يمكن دراسة الميثاق إلا بوصفه وثيقة تاريخية، فليس غريباً أن لا يمت برنامج حماس السياسي (2006) بأيّ صلة للميثاق. غير أن هذا الانزياح لا يُعبّر عنه وفق توجّه فكري وسياسي واضح. وإن كانت الممارسة تخلق تنظيرها، ومن ثم يقترح التنظير ممارسة تشبهه، فإنه ليس ثمة معادلة يمكن صياغتها تربط التنظير والممارسة في حالة حماس، وهذه الحالة تجعل من صيرورة التغيير مسألة محفوفة بالمخاطر والمفاجآت.
لقد ورثت حماس، بادئ الأمر، عن الإخوان المسلمين ذلك الكسل التنظيمي وهو يبشّر بصلاح الفرد الذي سيقوم بدوره بإصلاح الأسرة التي ستصلح المجتمع، وصولاً لإقامة الدولة الإسلامية. جعل هذا التصوّر من حماس تبدو جماعة سلفية دعوية في بدايتها (مرحلة المساجد 1967-1975)، ثم توسّعت لتصبح جماعة اجتماعية أهلية تقدّم الخدمات (مرحلة المؤسسات 1975-1987) ثم انتقلت لجماعة وطنية (التنظيم 1987). وفي هذه المرحلة بدأت الحركة تفكك فيها الفرد وتعيد تركيبه عبر فضاء المساجد من جهة، ومن خلال نموذج الاستشهادي لاحقاً الذي أخذ طاقة المخيال التربوي إلى مداها، حيث تحوّل الجسد الذي تمارس عليه سلطات الضبط الاستعمارية لموضِع مقاومة من خلال فنائه وتطلّعه لحياة أوسع.
أما مرحلة المشاركة في السلطة (2006) فتحوّل فيها «فقه اللحظة» من وظيفته كسدٍّ لفراغ التنظير إلى حاجة ملحّة في التعامل مع واقع جديد، لا يحتمل كثافة الإيديولوجيا. فطُرحت فكرة القبول بحل الدولتين كخيار سياسي مرحلي، وفي الواقع بدت كلمة «مرحلي» كمسكّن لجماهير الحركة أكثر من كونها كلمة سياسية لها معنى.
إن الجديد في «الانقسام الفلسطيني» هو تسميته، والتسمية هنا تحجب أكثر مما تصف. فهي تشي بوجود صراع إرادات حول الكرسي. خلاف ذو طابع سياسي جذري، من يبحث في جذوره يجد أنه قد بدأ مع قدوم السلطة التي أدركت مبكراً أنها أمام مهمة احتكار «العنف»، إلا أننا أمام سلطة تريد احتكار العنف دون أن تحمي مواطنيها من عنف محدق بهم.
لقد بدأت السلطة بعدد ضخم من قوات الشرطة والأمن، حيث كان هناك ثلاثون ألف رجل أمن (لنحو مليونين ونصف مليون من السكان) بعد عامين من عمر السلطة. وهذا يعني: شرطي لكل 84 شخصاً. وبالمقارنة فلندن، مثلاً، نجد فيها شرطياً واحداً لكل 3200.

> الجديد في «الانقسام الفلسطيني» هو تسميته التي تحجب أكثر مما تصف

بعد أشهر قليلة من قيام السلطة الوطنية بحسب اتفاق أوسلو، قتل على يدها 13 فلسطينياً في غزة وانطلقت حملة اعتقالات عقب العمليات العسكرية التي قامت بها حماس في شباط/فبراير وآذار/مارس 1996، وأدت لمقتل 60 إسرائيليا. التزمت حماس، في ذلك الوقت، بعدم الرد، ولم يكن مطروحاً لديها سؤال السلطة، مما يعني أن تناقض البرنامجين ووضوحهما أيضاً يمكن تتبعه منذ تلك اللحظة. وهذا التشخيص يوفّر انشغال الحركة الوطنية بمسألة الانقسام بوصفها حدثاً طارئاً خلقته ظروف الحكم، ويجعله منصبّاً على نقاش ثوابت التحرير.
استناداً إلى شرعيات الانتصار التي أثبتت فيها حماس براعة قتالية عالية؛ فإنها توجّهت لفرض «قيم المحافظة»، وهي ليست أسلمة كما يروّج، وإنما تعبيرٌ عن غياب الأسلمة التي لم يكن بالإمكان الشروع فيها، وهذا بالضرورة أضر بعلاقتها بالمجتمع. سرعان ما اكتشفت حماس أن المحافظة على القطاع أصعب بكثير من الحصول عليه، ورافق ذلك رهانات خاطئة ضمن لعبة التغيرات الإقليمية. فإن كانت قد راهنت على حصان خاطئ في مصر، فهي لم تراهن على أيّ حصان في سورية لتخسر إيران بشكل أوتوماتيكي، وهكذا بدت مكشوفة في إقليم يعيد ترتيب نفسه ولديه فواتير يسدّدها بالدماء. لكن الأخطر هو محاولة تقديمها كطليعة مقاومة ممثلة لأهل السنة في مقابل مقاومة تمثّل الشيعة، وهو شيء وإن لم ترده فإن عرّابي الطائفية ومحركيها يطلبونه.

(باحث فلسطيني/ رام الله)

رأي

في المتاهة الفتحاوية

صالح برقاوي

تعود الأزمات التي تعيشها «حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح» في سياق مشروع إلى طبيعة الحركة نفسها، وإن كان أعمقها يعود إلى التحولات التي عاشتها بعد تحولها إلى مشروع السلطة، أي بعد اتفاقية أوسلو.
امتازت «فتح» بغياب الأيديولوجيا وهو ما أتاح لها أن تتحول إلى حركة جماهيرية بخلاف الأحزاب العقائدية من اليسار والإسلاميين، ولكن هذه الصفة - التي طالما اعتبرها منظروها عنصر قوة - هي بالذات نقطة ضعف الحركة، فما دامت تعمل بلا أيديولوجيا فهي بجمهور عريض، ولكن من دون ضوابط فكرية وبوصلة إلى حدٍ ما، يمكن إقامة مساءلات وتقويمات من خلالها المساءلة.
وهذا ما جعل الهدف الوطني يتبدّل خلال الطريق ولا يتعيّن منذ البداية، ففي «الميثاق القومي الفلسطيني» (1964) دعت منظمة التحرير إلى استعادة فلسطين كاملة، وعادت بعد أربع سنوات فطرحت شعار «الدولة الفلسطينية الديمقراطية» التي يتعايش فيها العرب واليهود، وسيظهر بعد ذلك شعار «السلطة الوطنية» الذي سيتلوه شعار «الدولة الفلسطينية المستقلة» عام 1983، الذي سينفتح على «الآخر الإسرائيلي» بقبول الاتصالات مع ما سمي وقتها بـ«القوى اليهودية التقدمية» وصولاً إلى مؤتمر الجزائر عام 1988 الذي قبل بدولة فلسطينية مستقلة حدودها الرابع من حزيران 1967، والاعتراف بدولة إسرائيل.
جاءت اتفاقية أوسلو بما يشبه القمار لمرة واحدة، فكما قال محمود عباس في حينه إن هذا الاتفاق سيأخذنا إما للجنة وإما للجحيم. ومن الواضح أننا لم نذهب إلى الجنة، فعلى الصعيد الاقتصادي اليوم، أصبحت السوق الإسرائيلية هي السوق الخارجية الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني في ما يتعلق بالصادرات (نحو 70% من مجمل الصادرات) وبالواردات (نحو 90% من مجمل الواردات) وتراجع الناتج القومي والمحلي الإجمالي ونصيب الفرد من كليهما.
وأوكلت بـ«السلطة الوطنية الفلسطينية» مهمة ضبط الأمن وفق «الاتفاقيات الموقعة» وهو ما وضعها على النقيض من سلاح المقاومة، ومع أنها أنجزت تقدماً على صعيد ضبط الأمن الداخلي والفلتان، إلا أنها لم تفرق بين سلاح الفلتان وسلاح المقاومة، وإن كان هذا الاصطدام بدأ مع حركة حماس، فهو اليوم مع كوادر فتح وأبناء المخيمات ممن ما زالوا يحملون بنادقهم.
لقد سيطرت فتح على المنظمة واحتفظت للفصائل الأخرى بتمثيل لا يضر، ولكنها في حالة السلطة تماهت معها تماماً حتى أصبح من المستحيل فصل الجسمين عن بعضهما بعضا. وهو ما أضرّ بحركة فتح وألحق بها أخطاء السلطة الإدارية والسياسية الجسيمة.
لقد وصل مشروع «الدولة» إلى طريق مسدود؛ فيما بقيت السلطة محافظة على اتفاق أوسلو من جانب واحد، وإسرائيل تصنع الحقائق على الأرض كل يوم، من استيطان واغتيال واعتقال للشعب الفلسطيني، وهذا الجمود من جانب السلطة يشير إلى حجم تقلّص الإرادة الوطنية، فالخيارات القادمة، بالضرورة، يجب ألا تستثني خيار المواجهة العنيفة وهو ما صرح باستحالة حدوثه الرئيس محمود عبّاس في أكثر من مناسبة. لكن بأي أدوات يمكن الضغط على إسرائيل وتحقيق أي نوع من التقدم في «المسار السلمي»؟
إن رفع شعار «المقاومة الشعبية» لم يكن جاداً، فلم يجر تنظيم حركة مجتمعية صلبة لإدارة الاشتباكات الأهلية مع الاحتلال، وتم الاكتفاء بنماذج لاقت استحسان «الرأي العام العالمي» مثل نموذجي «بعلين» و«نعلين».
والتعويل الأخير اليوم، من قبل السلطة، هو على الانضمام إلى مزيد من المنظمات والمعاهدات الدولية، وحيث تتعامل السلطة مع «المجتمع الدولي» بحسن نية مفرط، متجاهلة تاريخاً طويلاً من الانحياز للأقوى في سلوك هذا «المجتمع»، وبالتالي فالمسألة ليست مسألة قوانين، بل مسألة قوة تفرض شروطها وإرادتها.

(باحث فلسطيني / طولكرم)

سؤال

كيف تلاشت الحركة الوطنية الفلسطينية؟

الأنظمة كانت معنيّة بضبط حركة المقاومة، وسدّ الحدود والمنافذ في وجهها، فالوضع الجيو سياسي والتحولات «اليمينية» في البلدان التي حكمتها أنظمة قومية، لم يسمحا بتطور تجربة فلسطينية تستند إلى قاعدة شعبية

سلامة كيلة

«فعل مضارع، صابون»

شكّل نهوض المقاومة الفلسطينية لحظة مميزة بعد هزيمة حزيران سنة 1967، وباتت نموذجاً يجتذب ثوريي العالم، ويحرّك الأمل في البلدان العربية بعد هزيمة قاسية. لكننا الآن في لحظة معاكسة، حيث إننا نشهد تجسّد تلك الهزيمة بكل نتائجها، وخصوصاً في فرض السيطرة «المادية» على «الضفة الغربية» التي جرى احتلالها حينها، وتهميش قطاع غزة وعزله.

لقد أنعشت الهزيمة التوجه الفلسطيني لخوض النضال بعدما راهن على الأنظمة العربية خلال عقدين من الزمن، وربما كانت المراهنة قسرية لأسباب عديدة أهمها حالة الاقتلاع والتشرّد اللذين عانى منهما الشعب الفلسطيني، الأمر الذي فرض عليه المراهنة على الدول العربية التي كانت تحمل الشعارات القومية في ذلك الوقت، بل وتعتبر أن وصولها إلى السلطة هو من أجل تحرير فلسطين. لهذا نجحت الأفكار التي قررت فلسطنة القضية، وعزلها عن «الدور العربي»، ومن ثم تحويل الصراع إلى صراع فلسطيني-إسرائيلي. هذه الانتقالة كانت تضع المشروع الفلسطيني في مأزق عويص منذ البداية، حيث انطلقت المقاومة الفلسطينية («حركة فتح»، و«الجبهة الشعبية») من مخيمات اللجوء، أي من البلدان العربية التي تحيط بفلسطين، وبالتالي كانت المقاومة على احتكاك بالأنظمة الحاكمة التي كانت قد هُزمت أصلاً، والتي كانت تُعدّ لـ«معركة التحرير»، لهذا لم تكن تريد «التورط في حرب جديدة قبل الاستعداد والتجهيز لها»، بمعنى أن هذه الأنظمة كانت معنية بضبط حركة المقاومة، وسدّ الحدود والمنافذ في وجهها. وهو الأمر الذي أدخل المقاومة في معركة مع النظام في المملكة الأردنية الهاشمية، والتي أدت بالنتيجة إلى خروجها من أطول جبهة صراع مع الدولة الصهيونية، كما سُدَّت جبهة الجولان ومُنع نشاط المقاومة من الأراضي السورية، ولم يبق سوى لبنان، البلد الضعيف، الذي استطاعت المقاومة فرض وجودها فيه، في جبهة ضيّقة وصعبة مع الدولة الصهيونية.

لقد منع الوضع الجيوسياسي الذي تشكّل بعد هزيمة حزيران/يونيو 1967، ومن ثم التحولات «اليمينية» في البلدان التي حكمتها أنظمة قومية، تجربة فلسطينية تستند إلى قاعدة شعبية، بل جعلا المقاومة في صدام مع تلك الأنظمة، وعانت طويلاً من حصارها. وبالتالي أدت الفلسطنة إلى «فك ارتباط» الأنظمة السابقة الذكر بالقضية الفلسطينية، بالرغم من أن الوجود الصهيوني كان لمواجهة التطور والوحدة في مجمل الوطن العربي. وبهذا كانت الفلسطنة مبرر التفاهم مع الدولة الصهيونية، كما جعلت المقاومة قوة عاجزة أمام «جبروت» الدولة الصهيونية، وفي مواجهة الأنظمة العربية في الوقت نفسه. هذا المأزق كان يعني الفشل منذ البداية، ويشير إلى إستراتيجية خاطئة من الأساس. وهو السبب الرئيسي بحصر المقاومة على الأراضي اللبنانية لتتحوّل إلى عنصر سيطرة فيها، وليتحوّل أيضاً كثير من المناضلين إلى بيروقراطيين، وينمو الفساد والإفساد، وتصبح المقاومة قوة تشويه داخل الصراع الاجتماعي اللبناني، ولتبدو أنها تتخذ من لبنان «رهينة» في إطار مفاوضات إقليمية ودولية من أجل هدف الحصول على «سلطة فلسطينية».

ولقد أوضحت السياسات المتبعة منذ سنة 1974 والمتعلقة ببرنامج «النقاط العشر»، الذي بات يسمى البرنامج المرحلي، والذي يقبل بـ«دولة» على جزء من الأراضي الفلسطينية، أن الأمر انتقل من المقاومة من أجل «تحرير فلسطين» إلى تحقيق تسوية مع الدولة الصهيونية، تتخلى بموجبها عن الأرض التي احتلتها سنة 67 لإقامة ما كان يفترض أن يكون «دولة مستقلة». ربما كانت الإستراتيجية التي اتبعتها «حركة فتح» في ذلك الوقت، ومن ثم تبعتها التنظيمات الأخرى، مصادفة، أو كانت مقصودة (كما كان يشير بعض قادة «فتح» إلى أن الهدف هو سحب القضية الفلسطينية من الأحزاب والأنظمة القومية، ومن أجل توريطها في حرب مع الدولة الصهيونية)، لكنها كانت بالضرورة لتضع المقاومة في مأزق، هذا المأزق الذي أصبح مبرراً للانتقال إلى «سياسة التسوية»، والقبول بالدولة الصهيونية مقابل الحصول على «دولة مستقلة» في الضفة الغربية وقطاع غزة و«عاصمتها القدس».

> فلسطنة القضية وضعت المشروع الفلسطيني في مأزق عويص منذ البداية

لكن الانتقال السابق، كان سيفضي بالضرورة إلى مأزق جديد. لقد فتحت هذه السياسة على انتقال الأنظمة العربية إلى إنهاء الصراع مع الدولة الصهيونية، وخصوصاً بعد توقيع اتفاق أوسلو، فحققت الدولة الصهيونية بعدها انفراجاً كبيراً في علاقاتها مع كثير من دول العالم. لكن كانت هذه السياسة تتجاهل طبيعة الدولة الصهيونية، وبالتالي تطرح مساراً مسدوداً منذ البداية. فإذا كانت الفلسطنة تتجاهل طبيعة دور وأساس وجود الدولة الصهيونية، فإن «سياسة التسوية» كانت تنطلق من الأساس ذاته. لكن يبدو أن الوعي الذي حكم قيادات المقاومة تمثّل في قبول الخطاب الإمبريالي الذي ينطلق من أن الأمر يتعلق بتحقيق حل لمشكلة اليهود عبر توطينهم في فلسطين، أي تحقيق «حل إنساني» لليهود في فلسطين، اعتماداً على الأسطورة الصهيونية التي تعتبر فلسطين هي «أرض إسرائيل» استناداً إلى التوراة. لهذا طرحت «سياسة التسوية» في منظور أن الأمر بات يتعلق بالخلاف حول الحدود، وباسترجاع الأرض التي جرى احتلالها سنة 1967 في ضوء القرار 242.

هذا التحوّل كان يطوّع فصائل المقاومة كي «تستعدّ» لتصبح سلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة. الأمر الذي جعل «بناء المؤسسات»، و«ترتيب» الكادر الذي سيحكم في المراحل اللاحقة، وأيضاً الدخول في حالة انتظار طويلة على أمل الوصول إلى الحل، ممارسة فعلية. كل ذلك كان ينهي فعل المقاومة في الخارج (من لبنان تحديداً) ويضعف الفعل في الداخل الفلسطيني، ويحوّل المقاومة إلى «النشاط السياسي»، والبحث عن علاقات تدعم الوجود السياسي، وصولاً إلى اتفاق أوسلو الذي عبّر عن قبول أسوأ الحلول من أجل السلطة، التي كانت «سلطة إدارة ذاتية»، دون أفق الوصول إلى دولة مستقلة رغم وهم موقّعيها في ذلك الوقت. الاتفاق الذي جلب «قوى تسلطية» ومشوهة من الخارج لكي تحكم شعباً كان قد بدأ انتفاضة امتدت لسنوات، ولكي تطوّعه للتكيف ضمن حدود اتفاق أوسلو الذي لا يوصل إلى دولة.

لقد أنتجت المقاومة الفلسطينية، التي كانت تُعتبر منذ بداية سبعينيات القرن العشرين مثالاً للثورة العالمية ضد القوى الإمبريالية، سلطةً هشّة اعتمدت على التدريب الأميركي لرجال شرطة وأجهزة أمنية تقوم عقيدتها على معاداة المقاومة والتعامل معها بوصفها إرهاباً. وتسيطر فقط على جزء ضئيل من «الضفة الغربية» (جنوب فلسطين) بعد أن أكل الاستيطان النسبة الكبرى من أراضيها.

لم نلمس هنا طبيعة الوعي الذي حكم التنظيمات الفلسطينية، ولا بنيتها الداخلية وسياساتها وتكوينها الداخلي، وكيف تحوّل التفرّغ إلى توظيف، بل ركزت على «الخط العام» الذي حكم المنظور الذي سارت على أساسه قيادة «حركة فتح»، وتبعها بخطوات متسارعة أو بطيئة مجمل التنظيمات الأخرى، والذي أوصل إلى تحويل «المناضل» و«المقاتل» من أجل تحرير فلسطين إلى موظف أو بيروقراطي، أو حتى، مع الأسف، إلى مرتزق، أو فاسد، أو غير ذلك من السمات التي باتت تحكم قطاعاً لا بأس به ممن انخرط في الثورة الفلسطينية، وأوصل القضية من قضية تحرير إلى سلطة عاجزة، تتواجد فقط على جزء ضئيل من فلسطين، بأجهزة درّبها أشد الداعمين لوجود الدولة الصهيونية: الإمبريالية الأميركية.

في هذه الوضعية نقول: انتهت المقاومة الفلسطينية التي انطلقت سنة 1965، لكن النضال الفلسطيني مستمر.

(كاتب فلسطيني/ عمّان)

مسألة محافل

لنتساءل، ما الذي يجري التعامل معه كانتصارات في المحافل الدولية، بدءاً من الاعتراف بدولة فلسطين، مروراً بعضوية اليونسكو، وليس انتهاء بالاعتراف الرمزي بها في البرلمانات الأوروبية؟ كل هذه الانتصارات ليست كذلك إن لم تنعكس إيجاباً على الواقع الفلسطيني، ولا على الأداء السياسي، سواء في إطار المفاوضات، أو في إطار القدرة على الإفادة من هذه «الانتصارات» كورقة ضغط على الكيان الصهيوني، بحيث ينفّذ مجموعة القرارات التي تم اتخاذها في هذه المحافل الدولية ذاتها.

لا تشبه هذه الانتصارات التي لا يشهد عليها سوى التصفيق وتبادل التهاني، إلا تناقض الحالة الفلسطينية، فبين الشارع والأطراف التي ما زالت تقدّم نفسها حتى اليوم باعتبارها «الحركة الوطنية» برودة تكاد تشبه برودة «المحافل» الدولية.

ذاكرة

اختفاء الشعب خلف «القضية»

أية حركة تحرر وطني تفتقر إلى جذور قوية مع الناس، ستتعرض إلى مخاطر السقوط في مستنقع التلاعب بها

محمد الأسعد

تنقل الباحثة روز ماري صايغ عن مناضل في أحد المخيماتِ الفلسطينية قوله لها: «إن تاريخنا الحقيقي لم يُكتب بعد». جاء هذا خلال رحلة بحث لها بين الرفوف المزدحمة بالدراسات والمحاضرات عن شعب اختفى خلف «القضية» على حد تعبيرها. والشعب المقصود هو الشعب الفلسطيني الذي لاحظتْ أن التقديمَ الرسمي «لقضيته»، عربياً وفلسطينياً، يعاني من مشكلة أعمق من مجرد الضعف التقاني الذي يسهل التغلب عليه، مشكلة تتمثل في نقص بالمضمون الإنساني والاجتماعي، وفي ابتعاد عن الجماهير صاحبة المعاناة الأساسية.

في هاتين الإشارتين؛ التاريخ الذي لم يُكتب، ونقص المضمون الإنساني والاجتماعي، يكمن المأزق الجوهري للحركة الوطنية الفلسطينية، وبهما يمكن تفسير المآلات التي وصلت إليها في العقدين الأخيرين.

لأن أية حركة تحرر وطني تفتقر إلى جذور قوية تمتد إلى واقع الجماهير، ستتعرض إلى مخاطر السقوط في مستنقع التلاعب بها وعرضها في المزادات العلنية والسرية، لتنحط في النهاية إلى المستوى الذي نشهده؛ أي إلى التخلي عن هدف تحرير وطن، والتلمظ بأي فتات يقذفه لها المستعمر المتخم بما ابتلع من أرض وما دمر من بيوت وقرى.

صحيح أن أسباب المأزق يمكن أن تكون متعددة بين داخلية وخارجية، إلا أن الداخل بالنسبة للقضية الفلسطينية كان وظل عنصراً حاسماً في تقرير المآل ورسم الآفاق. فهذا الذي يؤكد «أن تاريخه الحقيقي لم يكتب» يعني تحديداً أنه لم «يمثل» نفسه على مسرح قضيته، أو لم يسمح له أن يمثل نفسه، لا بخبراته ولا بذاكرته ولا بتعريف العالم بتفاصيل واقعه.

ومن تابع ارتسام صورة الفلسطيني اللاجئ، أي لب القضية، في الخمسينيات، سيصاب بالدهشة حين يكتشف أن ملامح هذه الصورة بدأت بالغياب والتلاشي في الستينيات، أي في الوقت الذي بدأ يبرز فيه «زعماء» و«قادة» و«حركات» و«جبهات» فلسطينية، حتى أن الفلسطيني نفسه لم يعد يتعرف على الفلسطيني في زحام طائش. وهذا هو تحديداً معنى القول أن الشعب اختفى خلف «القضية»، أي دُفع خارج تاريخه وترابه وملحه ومائه وأسمائه، وحلت محله أشباه بلا أصول تمثله وتنطق باسمه.

> المأزق الحقيقي يتعلق بتغييب شعب تمهيداً لتغييب قضيته ذاتها

المأزق الحقيقي إذاً داخلي، يتعلق بتغييب شعب تمهيداً لتغييب قضيته ذاتها على يد حركات زعمت ذات يوم أنها حركات تحرر «تنطق» باسمه، فبدأت تختلق سرديات لا تطابق واقع مستعمرة تقام على أرض وطن تمحوه، وتمحو أهله، مثل سردية «كفاح ضد تمييز عنصري» (استيراد نموذج جنوب أفريقيا)، أو «تصالح شعبين» (استيراد نموذج راوندا)، أو «الكفاح اللاعنفي» (استيراد تجربة الهند الغاندية).. وهكذا. هذا النسيان العميق، أو التناسي والتجاهل، لضرورة استرداد التاريخ الحقيقي للشعب الفلسطيني، وخبرته، ومقاومة استثنائه من المعرفة والثقافة ومن الشعور بالهوية المشتركة والواقع المشترك والهدف المشترك، هو الماثل الآن، وما تلح الذاكرة على رسمه هو استرداد التاريخ الحقيقي والمعنى على الضد من السرديات المستعارة.

في هذا الأفق الذي يتخطى ما آلت إليه حركة وطنية قادتها أكثر شبهاً بمتراهنين حول طاولة قمار، يرسم الفلسطيني المنسي في فلسطين الشرقية وغزة والجليل وقرى ومدن الساحل الفلسطيني ملامح دوائر ثلاث متشابكة، هوية وهدفاً وحركة، فيزدري ابن الجليل التسمية الاستعمارية، عرب إسرائيل، ويستعيد اسمه الحقيقي (الفلسطيني)، ويتأهب أبناء نابلس والخليل لتخطي حواجز جندرمة الجنرال «دايتون»، وتخرج غزة من بؤس عباءات الأفغان وعمائم الطاجيك؛ هذا هو الأفق الممكن للخلاص من متاهة الاستيراد والاستهلاك اللذين شكلا اقتصاد ثورة تصح عليها تسمية «الثورة المغدورة».

كان الفلسطيني قبل ستينات القرن الماضي يعيش مأزق الافتقار إلى حركة وطنية شاملة تمنح جذوره الحية النابضة جذعاً وأغصاناً وأوراقاً، أما بعد الستينات، فقد أصبح يعيش مأزقاً بسبب حركة وطنية تم التلاعب بها والمناورة بها فطمست ملامحه وحضوره.

ولكن، صحيح أن «أوسلو» حطمت أغصان الشجرة الفلسطينية وأسقطت أوراقها وهي على وشك الإثمار، إلا أن جذور الشعب الفلسطيني تظل حية ونابضة، فهو ليس بدعاً بين الشعوب، بل هو نموذج في قدرته على مواجهة التحديات الخارجية، واليوم الذي سيواجه فيه التحدي الداخلي، وإن تأخر، لن يطول انتظاره.

(كاتب فلسطيني/ الكويت)

«معلّق»، 2010

رأي

الفلسطينيون في العراء السوري

نعمات خالد

منذ سنوات، باتت الحركة الوطنية الفلسطينية عبئاً على الشعب الفلسطيني، وأضحت المؤسّسات المنبثقة منفصلة عن الواقع. إن هذه المؤسّسات، متمثلة بالخصوص بمنظمة التحرير الفلسطينية، أو السلطة الفلسطينية، باتت تبدو غير شرعية.

تحتاج الحركة الوطنية الفلسطينية ربّما إلى «ربيع فلسطيني». تحتاج إلى منطق جديد قادر على الارتقاء بالقرار السياسي والكفاحي، بعد أن أسقط الأخير من الإستراتيجية الفلسطينية، وبقي الخيار التفاوضي، رغم فشله على مدى عقود، هو الخيار الاستراتيجي والوحيد.

سأتوقف عند ما أنتجته الحركة الوطنية الفلسطينية في ما يخص الأوضاع الفلسطينية في سورية، في ظل الواقع السوري منذ أربع سنوات. لو أننا تتبعنا المواقف الصادرة عن القيادات مما يجري فلن نجد موقفاً واضحاً. إذ تتضارب المواقف ما بين النأي بالنفس، وبين التماهي مع الموقف الرسمي للنظام السوري، دون البحث عن آليات عمل، تكون قادرة على حماية الفلسطينيين السوريين داخل سورية.

إن ما حدث أخيراً في مخيم اليرموك كشف واقعاً مستمراً منذ أكثر من سنتين، وما زال، يقضي بسببه العديد من الفلسطينيين جوعاً قبل أن يصلهم القصف والقتال. وعلى الرغم من الزيارات المكوكية لموفد منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، أحمد مجدلاني، لم تستطع هذه الزيارات أن ترفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني في سورية. كما أنها أخفقت في إيجاد حلول في الجانب الإغاثي، أو في ملف المعتقلين الفلسطينيين في سجون النظام السوري، أو في تمكين الفلسطينيين في مخيمات سبينة أو السيدة زينب من العودة إلى مخيّماتهم، على الرغم من أن هذه المخيمات تحت سيطرة النظام السوري.

أما عن القيادة الفلسطينية للساحة السورية، فإنها غابت بالمطلق عن الفعل. وغالباً ما اكتفت بتقديم التقارير المزيفة عن الواقع الفلسطيني في سورية للقيادة المركزية الفلسطينية. وفي كثير من الأحيان، تواءمت هذه التقارير مع هوى السلطة، فكأنها كتبت فقط حتى لا تكون هذه السلطة أمام استحقاق جدي لمعالجة الأوضاع الخطيرة للشعب الفلسطيني هناك.

غير أن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن. لقد جاء دخول «داعش» إلى مخيم اليرموك، ليسقط ورقة التوت عن هذه الحركة الوطنية الفلسطينية. تكشف ذلك التصريحات المتضاربة ما بين ياسر عبد ربه، وعباس زكي، والمجدلاني؛ وتضارب موقف صلاح البردويل القيادي في حركة حماس، ورئيس مكتبها السياسي خالد مشعل.

حين تتجه عيوننا صوب حقيقة الديمغرافيا الفلسطينية في سورية، نجد أنه لم يبق من أصل أكثر من ستمئة ألف فلسطيني في سورية سوى أقل من النصف، في حين أن النصف الآخر، قد توزّع ما بين لجوء جديد وموت.

إن حالة العجز المطلقة للقيادة الفلسطينية بكل أطيافها أمام هذه المعضلة، إنما هي المؤشر الأكثر وضوحاً للتخلص من أكبر إشكالية أمام السلطة الفلسطينية، والمتمثلة بحالة اللجوء الفلسطيني التي تم التخلص منها على مراحل، من الكويت إلى العراق وصولاً إلى سورية أخيراً.

وبعد أيام من أزمة داعش والمخيم، وبعد سقوط أربعين برميلاً متفجراً على مساحة لا تزيد عن 2 كلم مربع، وأكثر من خمسة صواريخ أرض-أرض، ماذا يمكن أن تقول هذه الحركة؟ لاسيما أن مخيم اليرموك يحاصر فيه الآن ستة عشر ألف مدني. هل تصلح حركة وطنية كهذه لقيادة الحالة الفلسطينية؟ من عجَز عن قراءة المتغيّر العربي والإقليمي والدولي لا يمكنه أن يأتي بحلول، وإن الواقع بات يحتاج إلى طاقات لم يطاولها التكلّس كما هو حال القيادة الراهنة. ومن يقترب من الشارع الفلسطيني، سيلحظ إلى أي مدى، باتت هذه الحركة، موضع اتهام. وإذا ما اعتبرنا، كما هو مفترض، أن الشعب هو من يمنح الشرعية أو يحجبها عن أي قيادة، فإننا اليوم أمام حركة وطنية فلسطينية فقدت كل شرعية لها.

(كاتبة فلسطينية سورية/ إسطنبول)

تعقيب

بناء إستراتيجية وطنية بديلة وسياسات الترقيع

«النائم»، فولاذ ناعم (2008)

رغم أهمية الإجماع على فشل العملية السياسية المرتبطة باتفاق أوسلو، فإن ترجمته إلى آليات عمل حقيقية، تقوم بفك الارتباط مع مفرزات ذلك الاتفاق، تبقى موضع شك كبير

سلام السعدي

انتشر اليأس من إمكانية تطبيق حل الدولتين حتى بلغ السلطة الفلسطينية ذاتها مع إعلان «المجلس المركزي» لمنظمة التحرير، والذي تستخدمه قيادة السلطة عندما تريد إظهار وجود «إجماع وطني» على قضية ما، إيقافَ التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي، وهو القرار الذي أثنت عليه حركة حماس أيضاً.

ورغم أهمية ذلك الإجماع، النادر الحدوث بين الأطراف الفلسطينية، على فشل العملية السياسية المرتبطة باتفاق أوسلو، فإن ترجمته إلى آليات عمل حقيقية، تقوم بفك الارتباط مع مفرزات ذلك الاتفاق، وتؤسس لإستراتيجية عمل وطني جديدة، تبقى موضع شك كبير.

تتالى الدعوات من قبل فصائل منظمة التحرير وحركة حماس على السواء، إلى ضرورة تبنّي إستراتيجية عمل وطني بديلة، أسباب ذلك تعود إلى انسداد أفق النضال ضد المشروع الصهيوني، وضبابية الرؤية السياسية الحالية وبروز العديد من الأسئلة التي تبقى معلّقة بلا أجوبة من قبيل: «ما هو برنامج المشروع الوطني الفلسطيني للمرحلة المقبلة؟»، «ما هو الهدف النهائي لنضال الفلسطينيين وما هي أشكال نضالهم المستقبلية؟»، «هل يمكن تفكيك المشروع الصهيوني الذي يبدو كقاعدة عسكرية توسعية أكثر من كونه «دولة ديمقراطية» عبر المقاومة الشعبية؟»، «ما هو مصير الكفاح المسلح؟»، والعديد من الأسئلة التي يترتب للإجابة عنها رسمُ معالم إستراتيجية وطنية بديلة.

غير أن متابعة نشاط القوى السياسية الفلسطينية التي تتسم بدرجة كبيرة من البيرقراطية إضافةً إلى تكلّس مؤسساتها ورؤاها السياسية من جهة، والسلطة الفلسطينية التي باتت أسيرةً لمصالح أفرادها وللواقع الذي أنتجه اتفاق أوسلو من جهة أخرى، تشي بأن الحديث المتزايد عن الإستراتيجية البديلة لا يزال مجرد شعارات فضفاضة لا تدعمها أية رؤية أو حتى إرادة سياسية حقيقية. إنه التبرّم اللفظي من انسداد أفق حل الدولتين، أكثر من كونه مؤشراً فعلياً على انطلاق مرحلة جديدة تتجاوز أزمة المشروع الوطني الفلسطيني التي يتحدث عنها الجميع منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000. تنطلق الإستراتيجية البديلة حتى الآن، من تحسين الإستراتيجية الحالية وترقيعها بالشكل الذي يجعلها قابلة للحياة قدر الإمكان ليس إلا، فما هو مطروح حاليا من قبل السلطة الفلسطينية لا يبدو تخلياً عن حل الدولتين الذي قوّضته ممارسات الاحتلال، وإنما الذهاب إلى مجلس الأمن من أجل وضع جدول زمني لانسحاب الاحتلال، ووقف التوسع الاستيطاني، وأخيراً الوصول إلى الاعتراف بدولة فلسطين.

بهذا يبدو مثلّث المطالب ذاك، والذي ينتمي إلى الماضي، وكأنه حجر الأساس في الإستراتيجية الوطنية الجديدة التي تتحدث عنها السلطة، والتي لاتعترض عليها الفصائل، بما فيها حركة حماس، فيما يُفهم على أنه موافقة ضمنية من قبلها عليها. هكذا يتبدى بوضوح ضيق المساحة التي تتحرك فيها قوى العمل الوطني الفلسطيني العاجزة عن تجاوز القديم، وحتى تلك القوى المنافسة الوازنة كحركة حماس، فهي اليوم مكبّلة بمفاعيل الانقسام من جهة، وبكونها من جهة ثانية، وبعد أن تحولت إلى سلطة في غزة صارت أقرب للخطاب «الواقعي» الذي يطالب بحل الدولتين، وما أبعد ذلك الحل عن أن يكون واقعياً!

> أسئلة يترتب للإجابة عليها رسم معالم إستراتيجية وطنية بديلة

تلك إحدى أزمات المشروع الوطني الفلسطيني في محاولة بحثه عن استراتيجية بديلة، فهو بهذا مازال يتحرك ضمن إحداثيات الإستراتيجية السابقة، وهي إحداثيات راسخة جداً تحددها دولة الاحتلال التي توسع من قضمها المستمر للأرض الفلسطينية، كما يرسخّها أيضاً الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس وضعف بقية فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وأخيراً يرسخها الوضعان العربي والدولي الداعمان بأجزاء منهما للاحتلال الإسرائيلي أو المتغاضيان عن سلوكه في أحسن الأحوال.

أما الاستراتيجية التي تدور خارج نطاق القديم بصورة نسبية، فتبدو متجلية في نشاطات القوى المدنية داخل وخارج فلسطين، والتي تتضمن حملات المقاطعة الأكاديمية والثقافية والاقتصادية لإسرائيل، والدعوات إلى مناصرة القضية الفلسطينية، فضلاً عن خطاب سياسي ينمو باستمرار ويدعو إلى تبنّي حل الدولة الواحدة، بالرغم من أنه لم ينضج إلى الحد الذي يمكّن مناصريه من طرحه كإستراتيجية حقيقية بديلة.

ما يبدو أكثر أهمية اليوم في حال تم اتخاذ القرار بالانتقال إلى إستراتيجية فلسطينية وطنية بديلة، هو اتخاذ قرار بإنهاء وتصفية الإستراتيجية السابقة، تلك الإستراتيجية التي تقوم على حل الدولتين والتي تكرسها بقوة سلسلة من الاتفاقيات الأمنية والسياسية والاقتصادية، الموقعة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي بإشراف دولي. إن فك الارتباط باتفاق أوسلو والانسحاب من العملية السياسية الحالية سوف يتطلب دون أدنى شك خوض معارك على المستوى المحلي الفلسطيني بين الفصائل نفسها من جهة، وضد دولة الاحتلال من جهة أخرى، فضلاً عن العقبات على الصعيدين العربي والدولي.

فضمن هذا الإطار لن تكون عملية فك الارتباط مع اتفاق أوسلو وإنهاء دور السلطة الفلسطينية عملية سهلة بل معركة طويلة وشاقة، سوف يساهم خوضها في وضع الإستراتيجية البديلة التي سوف تتشكل في ضوء تلك المعركة وليس خارجها وبمعزل عنها. لكن الواقع لا يشير حتى هذه اللحظة، سوى إلى أن قيادة السلطة الفلسطينية تريد الاحتفاظ بأي دور لسلطتها تلك، وربما بكل الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية المرتبطة بأدوار السلطة، والتي تجمّد بطبيعة الحال عملية بناء إستراتيجية وطنية بديلة.

(باحث فلسطيني سوري/ كندا)

زيارة

ليست تجربة الفنانة الفلسطينية منى حاطوم مجرّد قصة نجاح فنانة ربما هي اليوم أبرز فنانة مفاهيمية في عالم الفن المعاصر. إنها التجربة الفردية وما تقوله عن تجربة الجماعة، بالمواربة وليس بالتماهي كما هو السائد

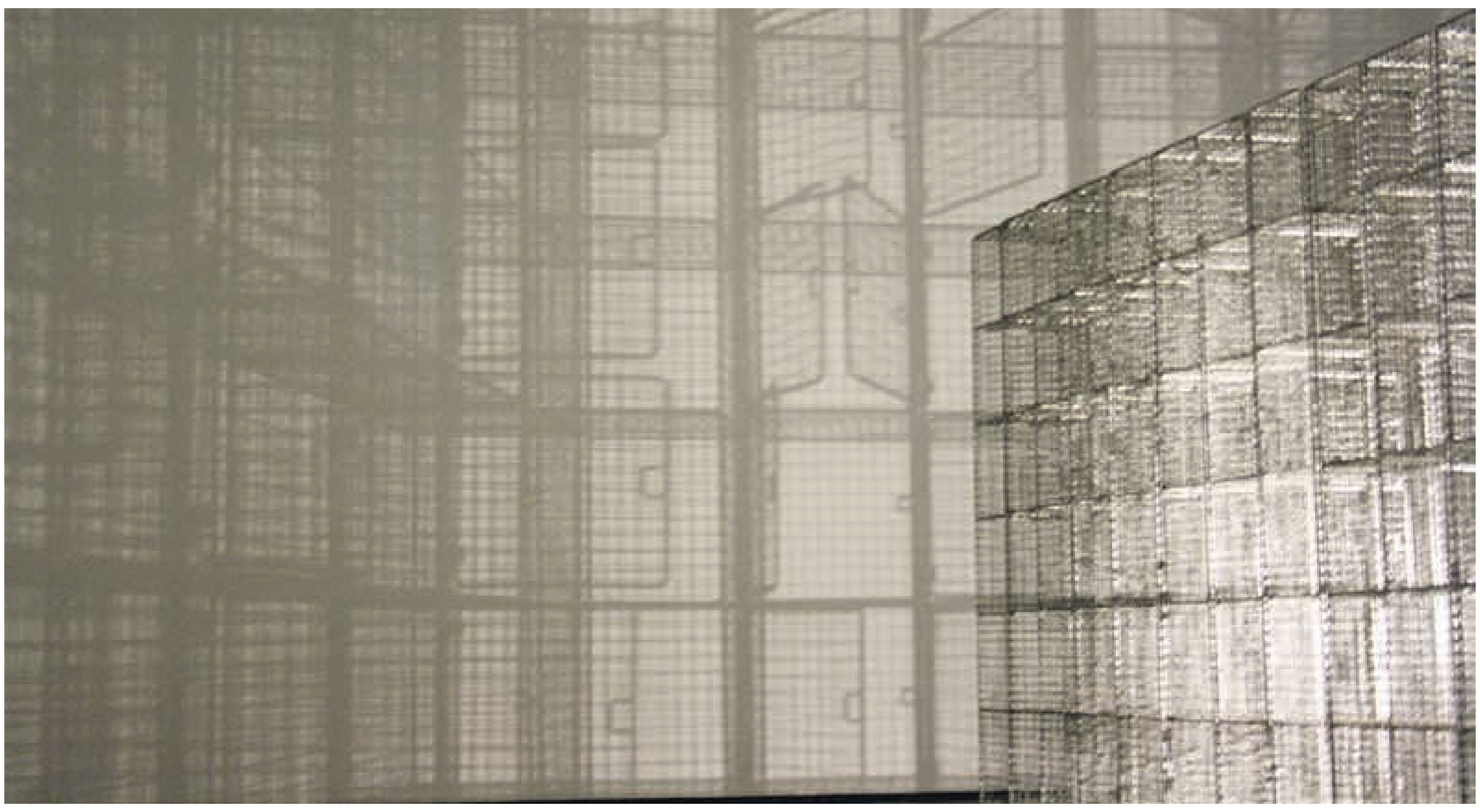
«جملة خفيفة» (1992)

مائدة منى حاطوم

نجوان درويش

قلبت منى حاطوم الطاولة على الظرف الذي يحاول أسر البشر في صور نمطية واستبدلت حالة اللجوء بحالة المنفى كتحد وجودي وأرض لا تُمتلك إلا بالإبداع. لم تتحدث كثيراً خلال مسيرتها المعمّدة بشيء من الصمت وبكثير من العمل. كسرت الشابة منى أُطراً كانت في انتظارها مع جميع تلك الصور الجاهزة التي تحاول أسر الأفراد والقضايا بل وأسر الفنانين أنفسهم.

تقول سيرتها إنها ولدت في بيروت عام 1952 لأبوين لاجئين من مدينة حيفا عام 1948، ونتتبعها طالبة للفن في لندن النصف الثاني من السبعينيات، عندما اشتعلت «الحرب الأهلية» اللبنانية.

سرعان ما ستنهي دراستها وتبدأ حياتها الفنية ضد قيم السوق، في حقبة سياسية قاتمة وسمَتها آنذاك سياسات مارغريت تاتشر. تكتسب الجنسية البريطانية بعد ذلك، ولكن هويتها الفنية تبدو متجاوزةً للهويات التي «تُمنح» أو لا «تُمنح» بسبب الإقامة أو السياسة.

مبكّراً هجرت الرسم إلى فن أدائي ومفاهيمي يتلاءم مع تعقيدات ما تود قوله. ورغم أن الفن المفاهيمي هو فن أفكار بطبيعته، إلا أن سحر الفن هو ما يشحن أعمالها بالطاقة ويجعلها مؤثرة.

الخروج سمة أساسية لدى حاطوم التي لا يمكن التنبؤ بمساراتها ونقلاتها بين الأفكار والخامات وأمكنة التنفيذ والعلاقة الجدلية بين هذه العناصر. الخامات تبدأ من جسدها، ويمكن أن تشمل كل ما يقع عليه بصرها من أغراض يوفرها المحيط الجديد وما يمكنها استعماله أو تصنيعه أو استلهامه. ودائماً تكمن قوة أعمالها في اتساع مساحات تأويلها وما تكشفه من تناقضات أو هيمنة.

لم تفتح حاطوم الباب مرة واحدة على مصراعيه لخطاب سياسي مباشر، هي التي اختارت على الدوام لغة الفن، لكن مواربتها السياسية تكشف عن تصدّع العدالة في العالم وعن الإنسان الفلسطيني الذي أخذ مأزقه يضيق منذ «طاولة المفاوضات» عملها الأدائي الذي قدّمته عام 1993.

كان المسجى على الطاولة في ذلك العمل جسد الفنانة لا غير. أبعد من التضحية وأبعد من الفداء يذهب مقترحها. ألهذا يبدو لنا الفن مائدة للقاء. ألهذا نتخيلها الآن مائدة ممدودة.. في حيفا مثلاً؟

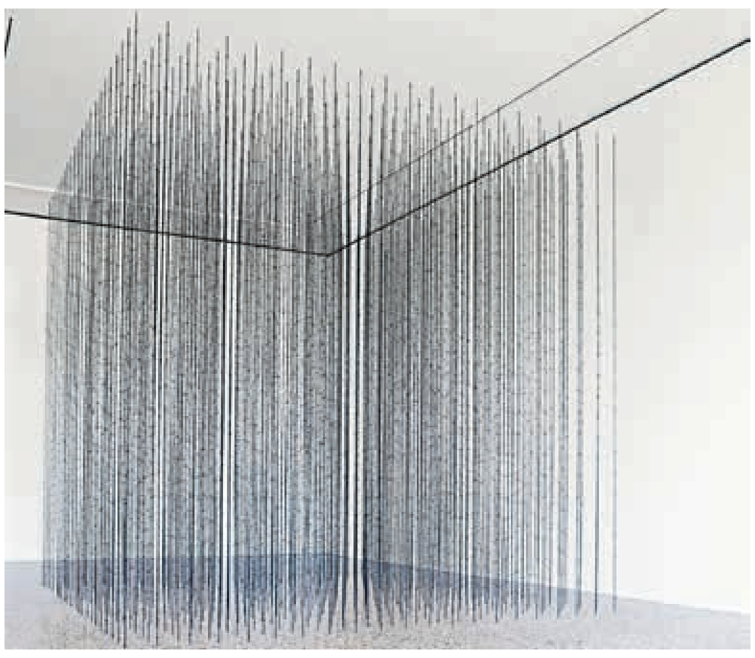
«غير قابل للاختراق» (2009)

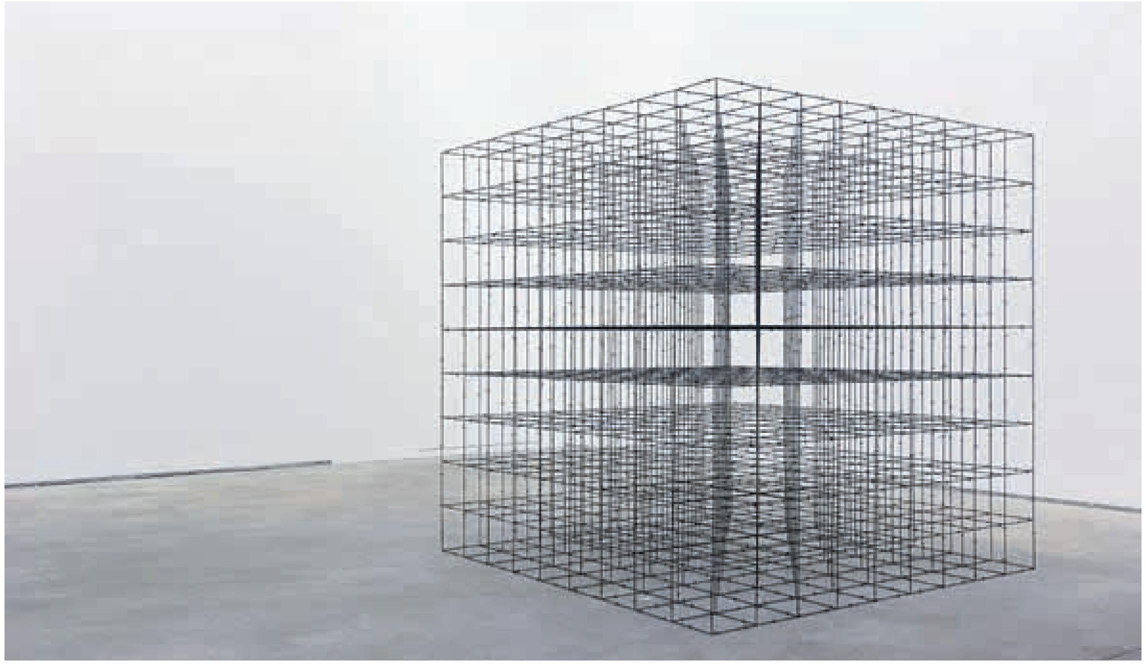
«إسقاط» (2003)

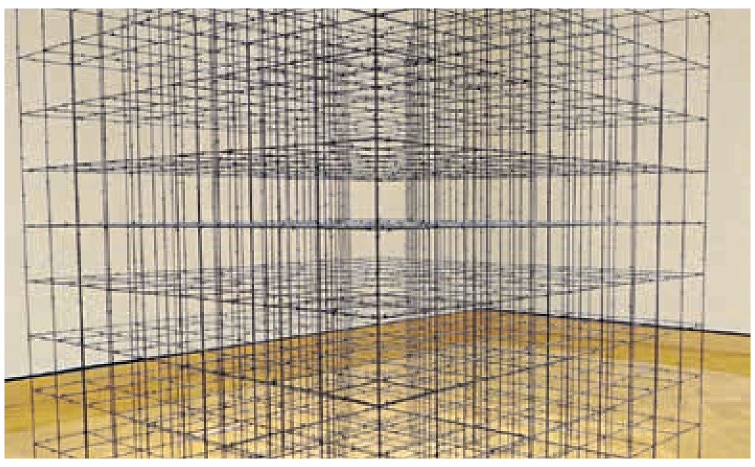
«إسقاط» (2003)

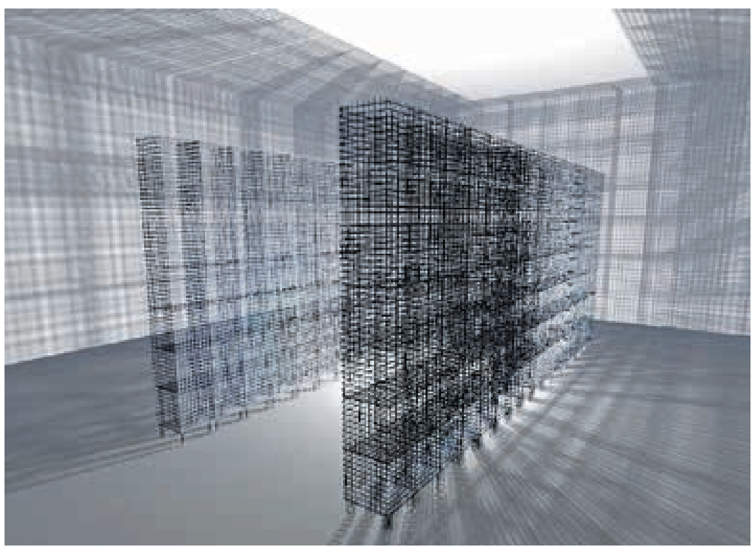
«جملة خفيفة» (1992)

أعمال العدد للفنانة الفلسطينية منى حاطوم
(الصورة أثناء استلامها لجائزة خوان ميرو في برشلونة عام 2011)

نقد خطاب الصدمة

مصطفى قصقصي

لا يمكن عزل مأزق الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة عن تبعات النفوذ النفسي والفكري العميق الذي يمارسه مفهوم النكبة في طبقات الوعي الجمعي الفلسطينيّ. تشغل النكبة، بوصفها حدثاً ماضياً ومضارعاً في آن، مكانةً مأساويةً متفرّدة بين العذابات الإنسانية الكبرى، إذ لم تتراجع منذ 67 عاماً وحتّى اللحظة عن إنتاج شتّى صنوف الشقاء العابر للأجيال وللجغرافيا والأيديولوجيا، من دون أن يتوفّر في الأرض ما يكفي من العدل لإنهائها. إلاّ أن سرديّتها لم تُنسَجْ من وقائع وذكريات فحسب، بل ومن فجوات ومساحات صمت وإسْكاتٍ تمخّضت عن قطيعة قلّما التأمت بين نبرة فجائعيّة يخنقها العجز وأخرى نضاليّة لا تملك ترف الحزن والحداد. في العقود الأولى بعد النكبة غُيِّبَ خطابُ الصدمة لصالح فعلٍ ثوريّ لا يحتمل التعبير عن الضعف، ولا التعبير عن ألم وخوف الضحيّة. كان النسيان ضروريّاً لإنهاض الهوية الوطنيّة ولإطلاق المشروع التحرّري، فضلاً عن اقترانه بأعراض نفسية ما بعد – صدميّة (post-traumatic) كالتجنّب وفصل المشاعر عن الحدث لحماية الذات من ألم عظيم. هذه العُصابيّة الصدميّة نجدها كامنةً في مصطلح «النكبة» الذي يحيل إلى الكوارث الطبيعيّة، في شرعنة مبكّرة وشاملة لعجز يراد به أن يكون مطلقاً ومفصوماً عن مسؤولية الذات المصدومة، وعن سياقاتها التاريخيّة المتتالية التي حفلت أيضاً ولا تزال بالمقاومة.

لكنّنا نشهد في العقود الأخيرة جنوحاً غالباً نحو سرديّة صدميّة تستأثر بكلّ المعاني ولا تسمح بتفكيك الرواية والبحث فيها عن أسئلة جديدة خافية قد يصعب، في حمّى الصراع المستعر واستحقاقات الإجماع الوطنيّ، الجهر بها أو الدفاع عن شرعيّتها. كمساءلة خطاب الصدمة التاريخيّة الذي يختزل الهويّة الوطنيّة في تحقيب ما قبل وما بعد نكبويّ ويعرّفها أساساً بصدمتها، متجاهلاً أو مقللاً من شأن تجارب وسيرورات جمعيّة سابقة ولاحقة على أهميّتها، وتحالف الصمت بين الأجيال الذي كرّس سلوكيّات اجتماعيّة وسياسيّة اعتمدت آليّات الكبت وتمويه الواقع وتنزيه الآباء، حقيقيين كانوا أم رمزيين، عن الخطأ، والاحتفاء الانتقائيّ والنخبويّ بفلسطين ما قبل الـ 48، الذي لا يخلو أحياناً من الـ«كيتش» و المحو والوعي المزيّف الذي يحنّط المكان في الذاكرة مفترضاً موته أو خروجه من الزمن. أنتجت هذه السرديّة ذاكرة بعديّة (post-memory) يؤسِّس ميراثها الفقدانيّ من مشاعر وأفكار وتمثيلات لتلاحم صدميّ بين الأجيال محكوم بأمْثَلَة الماضي والحداد غير المنتهي عليه وبانسداد الأفق الفرديّ والجماعيّ. الخروج من المأزق الفلسطينيّ المثقل بعوامل داخليّة واستعماريّة وجيوسياسيّة معقّدة مرهون أيضاً بفتح سرديّة النكبة على قراءات مركّبة و تفكيكيّة تتجاوز ثنائيّة الهزيمة والانتصار إلى تعدّدية تكامليّة تحيط بالجوانب السلبيّة والإيجابيّة؛ بما في ذلك التعبيرات المختلفة عن الحصانة الجمعية قبل وخلال النكبة وما بعدها: الإشعاع الثقافي الاستثنائيّ في بعض منجزه، والمقاومة بكافة أشكالها ومواقعها، لا سيّما البقاء والصمود المجتمعيّ لفلسطينيي 48 الذي يعدّ فعل التمرّد الأول على السرديّة الصدمية للنكبة لصالح سرديّة الحصانة التي تحتفي بالتماسك من دون أن تحجب مواطن الهشاشة والمعاناة.

(شاعر فلسطيني/ لندن)

هيئة تحرير العدد
أنطوان شلحت
أحمد باشا
شوقي بن حسن
نجوان درويش

للتواصل: pal@alaraby.co.uk